بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، استكمالا لسلسلة المحاضرات التي تطرقنا لها في سنة مضت والتي بيّنّا أنّ عمدة الأخذ فيها أساسا هي كتاب التفسير اللغوي لمساعد طيّار سنتعرف في هذه السنة على جملة من المحاضرات وهي كالآتي:

المحور الأول: التفسير اللغوي – مصادره –

مصادرُ التَّفسيرِ اللُّغويِّ: الكتبُ التي هي موضعٌ له، وعنها يصدرُ[1]، وهي في اللغة: جمعُ مصدرٍ، والمصدرُ: ما يصدرُ عنه الشَّيءُ[2]، ويسمَّى الموضع: المصدر[3]؛ لأنَّ الشَّيءَ يصدر عنه؛ أي: يخرج منه إلى غيره، ومصادر التفسير اللغوي خمسة:

1 – المصدرُ الأوَّلُ: كتبُ التَّفسيرِ.

2 – المصدرُ الثاني: كتبُ معاني القرآنِ.

3 – المصدرُ الثالثُ: كتبُ غريبِ القرآنِ.

4 – المصدرُ الرابعُ: كتبُ معاجمِ اللُّغةِ.

5 – المصدرُ الخامسُ: كتبٌ أخرى لها علاقة بالتَّفسيرِ اللُّغويِّ[4].

المحاضرة 01: التفسير اللغوي في كتب التفسير " جامع البيان للطبري أنموذجا"

تمهيد:

كُتب التَّفسيرِ كثيرة جدا، ونمثّل هنا للتَّفسيرِ اللُّغويِّ في جامع البيان عن تأويل أي القرآن للطبري كنموذج عنها، وقدْ كتبَ في التَّفسيرِ أعلامٌ من القرنِ الأوَّلِ؛ كسعيدِ بنِ جبيرٍ (ت:94) ومجاهدِ بنِ جبرٍ (ت:104)، وكتب فيه من أعلامِ القرنِ الثّاني: إسماعيلُ السُّدِّيُّ (ت:128)، مقاتلُ بنُ سليمانَ البلخيُّ (ت:150)، وعبدُ الملكِ بنُ جُرَيجٍ (ت:150)، ومالكُ بنُ أنسٍ الأصبحيُّ (ت:179)، ويحيى بنُ سلامٍ (ت:200).

ومنْ أعلامِ القرنِ الثَّالثِ: عبدُ الرَّزَّاقِ الصَّنعانيُّ (ت:210)، وآدمُ بنُ أبي إياسٍ (ت:220)، وأحمدُ بنُ حنبلٍ

[1] –
[2] –
[3] –
[4] –

(ت:241)، وعبدُ بنُ حميدٍ الكشيُّ (ت:249)[1].

ومنْ أعلامِ القرنِ الرَّابعِ: محمدُ بنُ جريرٍ الطبريُّ (ت:310)، ومحمدُ بنُ[2] إبراهيمَ بنُ المنذرِ (ت:319)، وعبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي حاتم (ت:327)، وغيرهم.

وكانَ يغلبُ على هذه الكتاباتِ الاهتمامُ بنقلِ ما رُوِيَ عنِ السَّلفِ الكرامِ، دونَ العنايةِ بنقدِ الأقوالِ المذكورةِ في التَّفسيرِ، سوى ما كتبه يحيى بنُ سلامٍ (ت:200)، وابنُ جريرٍ الطبريُّ (ت:310).

ولَمَّا شاركَ في علمِ التَّفسيرِ علماءُ برزوا في علمٍ من العلومِ التي تحدَّدتْ معالِمُها؛ كعلمِ النحوِ، وعلمِ البلاغةِ، وعلمِ الفقهِ، وغيرِها، صَبَغُوا تفاسيرَهم بهذهِ العلومِ التي برزوا فيها؛ كما فعلَ الزمخشريُّ (ت:538) في تفسيرِه: (الكشافِ عنْ حقائقِ التَّنْزيلِ وعيونِ الأقاويلِ في وجوهِ التَّأويلِ)، الذي صبغَهُ بالاتجاهِ البلاغيِ، وكُتُبُ التَّفسيرِ لا يمكنُ أنْ تخلوَ من التَّفسيرِ اللُّغويّ، وإنما التَّمَايُزُ بينها في طريقةِ عرضِهِ، وقِلَّتِهِ وكثرتِهِ، ومدى استفادةِ المفسِّرِ من لغةِ العربِ في بيانِ معانِي كلامِ اللهِ سبحانَهُ[3].

جَامِعُ البَيَانِ عَن تَأوِيلِ آيِ القُرآنِ

أملى الإمامُ أبو جعفرٍ محمدُ بنُ يزيدٍ الطبري (ت:310) على تلاميذِه كتابَ التفسيرِ من سنةِ ثلاثٍ وثمانينَ ومائتينِ إلى سنةِ تسعينَ ومائتينِ، ثمَّ قُرِئَ عليه في سنةِ ستٍّ وثلاثِمائةٍ، كما جاءَ ذلكَ في أوَّلِ التفسيرِ: " قُرِئَ على أبي جعفرَ في سنةِ ستٍ وثلاثِمائةٍ "[4]، وقدْ نَصَّ الطبري في مقدمتِه على وجوهِ تأويلِ القرآنِ، وهي: ما لا سبيلَ للوصولِ إليه، وهو الذي استأثرَ اللهُ بعلمِهِ ...، ما خَصَّ اللهُ بعلمِ تأويلِه نبيَّهُ صلّى الله عليه وسلّم دونَ سائرِ أمتِهِ ...، ما كانَ علمُهُ عندَ أهلِ اللسانِ الذي نزلَ به القرآنُ، وذلك علمُ تأويلِ عربيتِهِ وإعرابِهِ، لا يُوصَلُ إلى علمِ ذلكَ إلاَّ مِنْ قِبَلِهِم[5].

وذَكَرَ ابنُ جريرٍ (ت:310) ضابطَ التَّفسيرِ اللُّغويّ عندَهُ، وهو عدمُ خروجِ المفسِّرِ باللُّغةِ عنْ أقوالِ السَّلفِ من الصَّحابةِ والأئمَّةِ، والخلفِ من التَّابعينَ وعلماءِ الأمَّةِ، ويظهرُ من استقراءِ كتابِهِ أنَّ هؤلاءِ الذينَ ذكرَهم بهذا الوصفِ

---

1 _

2 _

3 _

4 _

5 _

هم: الصَّحابةُ والتَّابعونَ وأتباعُهم، وأمّا اللُّغويُّونَ الذين عاصروا أتباعَ التَّابعينَ فإنه كانَ يَرُدُّ أقوالَهم، وإن كانتْ تحتملُها الآية، ويُعَلِّلُ ذلك بخروجها عنْ أقوالِ أهلِ التَّأويلِ، ويعني بهم هؤلاءِ الطَّبقاتِ الثلاث منْ علماءِ الأمَّةِ[1].

✓ **صور التفسير اللغوي في جامع البيان:**

ومنْ صورِ التَّفسيرِ اللُّغويّ التي كانَ ابنُ جريرٍ الطَّبريُّ (ت:310) يستخدمُهَا في تفسيرِهِ ما يأتي[2]:

01- تفسيرُ الألفاظِ دونَ ذكر الشاهدِ:

كانَ ذلكَ يجيءُ في الغالبِ، في تفسيرِهِ الجملِي الذي يوردُهُ بعدَ الآيةِ مباشرةً، أو قد يوردُهُ في ترجيحاتِهِ بعد ذِكْرِ أقوالِ المفسرينَ، ومثال ذلك:

قال: "وقوله: {ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ} [ق: 19] يقولُ: هذهِ السكرةُ التي جاءتكَ، أيها الإنسانُ، بالحقِّ، هو الشيءُ الذي كنتَ تهربُ منهُ، وعنهُ تَرُوغُ"[3]، والحَيدُ: الميلُ والعدولُ، يقال: حادَ عن الشَّيء يحيدُ حَيدَةً وحُيوداً[4]، وهو معنى الروغانِ الذي فَسَّرَ به، إذ الروغانُ: مَيلٌ، يقال: رَاغَ الرجلُ والثعلبُ رَوغاً ورَوَغَاناً: مالَ وحادَ عن الشَّيءِ[5].

والأمثلة من هذا النوع كثيرة جداً يصعبُ حصرُها، ومن الملاحظ أنَّ الطبريَ (ت:310) يَعْمَدُ إلى تحليلِ الألفاظِ تحليلاً معجمياً، وذلك بتوجيه الكلمةِ إلى أصلِها، أو مفارقتِها عن شبيهِها، أو غير ذلك من الأساليبِ التي اتخذها أصحابُ معاجمِ اللغةِ في بيانِ دلالةِ الألفاظِ العربيةِ، ومنْ ذلكَ:

قال في تفسيرِ المقاليد من قوله تعالى: {لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ} [الزمر: 63]: "يقولُ تعالى ذِكْرُهُ: له مفاتيحُ خزائنِ السَّماواتِ والأرضِ، يفتحُ منها على من يشاءُ، ويمسكُها عمَّنْ أحبَّ منْ خلقِهِ، واحدها: مِقْلِيدٌ، وأمَّا الإقْلِيدُ: فواحدُ الأقالِيدِ"[6].

_ 1
_ 2
_ 3
_ 4
_ 5
_ 6

02- تفسير الألفاظ مع ذكر الشاهد:

تكثرُ الشَّواهدُ الشِّعريةُ في تفسيرِ الطَّبريِّ (ت:310)، وهو كغيرِه من المفسِّرينَ الذين يتعرَّضونَ لمسائلِ النَّحْوِ، حيثُ يكثرُ عندَه الشَّاهدُ النَّحْوِيُّ، ولا يخلو كتابُه منْ ذِكْرِ شواهدِ اللُّغةِ، غيرَ أنَّ الأوَّلَ أكثرُ، ومن الشَّواهد اللُّغويَّة التي ذكرها ما يأتي[1]:

قالَ في قولِه تعالى: {يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا} [سبأ: 2]: "يقولُ تعالى ذِكرُه: يعلمُ ما يدخلُ في الأرضِ وما يغيبُ فيها من شيءٍ، منْ قولِهم: وَلجْتُ في كذا: إذا دخلتُ فيه، كما قال الشاعر:

رَأَيْتُ القَوَافِي يَتَّلِجْنَ مَوَالِجاً *** تَضَايَقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الإِبَرْ

يعني بقوله: (يَتَّلِجْنَ مَوَالِجاً): يدخلن مداخل".

✓ **الظَّواهرِ التي تميَّزَ بها ابنُ جريرٍ الطبريُّ (ت:310) في تفسيرِه اللُّغويِّ، وهي:**

01- الاستشهادُ بأقوالِ السَّلفِ في التَّفسير اللُّغويِّ:

لقد كان اعتمادُ ابنِ جريرٍ الطبريِّ (ت:310) على المأثورِ عن السَّلفِ مما يتميَّزُ به عموماً في تفسيرِه، وقد ساقَه ذلكَ إلى الاعتمادِ عليه في التَّفسيرِ اللُّغويِّ في بيانِ القرآنِ، وضابطه في التَّفسيرِ المُعْتَمِدِ على اللُّغةِ أن لا يكونَ التَّفسيرُ خارجاً عن ما قالَهُ أهلُ التَّأويلِ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ وأتباعهم، وقدْ سارَ على هذا المنهجِ في كتابِه، ولم يخرجْ عن هذا الضابطِ إلاَّ في النَّادرِ القليلِ جدًّا[2].

ولذا كان يعتمدُ ما جاءَ عنهم كاعتمادِه على الشَّاهدِ العربِيِّ، فهو يسوقُ أقوالَهم في بيانِ المفرداتِ سياقَ من يُبيِّنُ اللُّغةَ بشواهدِها من كلامِ العربِ، فيجعلُ تفسيرَهم حجَّةً في معنى اللَّفظِ، وهذا الأسلوبُ ظاهرٌ من استقراءِ كتابه، وطريقتِه في عرضِ أقوالِهم، وإنْ كانَ قد اعترضَ على بعضِها من حيثُ اللُّغةِ، وهو قليلٌ، فهو لا يخرجُ عن الإطارِ الذي انتهجَه، كما أنه قد يرجّحُ أحدَ أقوالِ السَّلفِ، ويختارُ ما يراهُ راجِحاً من بينِ أقوالِ طبقاتِهم، دون اعتبارٍ لتقدُّمِ طبقةٍ عن طبقةٍ[3]، ولا يلزمُ من ترجيحِه قولاً إبطالُ ما سواه.

[1] _

[2] _

[3] _

ومنْ الأمثلةِ التي اعتمدَ فيها على بيانِ السَّلفِ، ما ذكره في تفسيرِه لقوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا} [البقرة: 170]، قال: "وقوله تعالى: {أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا} [البقرة: 170]، يعني: وجدنا، كما قال الشاعر[1]:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيرَ مُسْتَعْتِبٍ *** وَلا ذَاكِرِ اللهَ إلاَّ قَلِيلاً

يعني: وجدته.

ونقل[2] عن قتادة في قوله تعالى: {قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا} [البقرة: 170]، أي: ما وجدنا عليه آباءنا.

ونقل عن الربيع ابن أنس مثله.

قالَ أبو جعفر: فمعنى الآيةِ: إذا قيلَ لهؤلاءِ الكفارِ: كُلُو مِمَّا أحَلَّ اللهُ لكم، ودعوا خطواتِ الشيطانِ وطريقَه، واعملوا بما أنزلَ اللهُ على نبيه صلّى الله عليه وسلّم في كتابِه، استكبروا عن الإذعانِ للحقّ، وقالوا: بلْ نَاتَمُّ بآبائنا فنتَّبِعُ ما وجدنَاهم عليه من تحليلِ ما كانوا يُحِلُّونَ، وتحريمِ ما كانوا يحرِّمون"[3]، ففي هذا المثالِ تَجِدُهُ ذكرَ الشَّاهدَ اللغويَّ منْ كلامِ العربِ، ثُمَّ ثَنَّى بقولِ قتادةَ (ت:117) والربيعِ بنِ أنسٍ (ت:139)، وجعلَ قولَهما حجةً لغويةً في معنى لفظِ (ألفينا) في الآيةِ[4].

02- قَبُولُ المحتملاتِ اللُّغويةِ الواردةِ عنِ السَّلفِ:

لقدْ كانَ الطبري رحمَهُ اللهُ تعالى يَقِفُ معَ تفسيرِ السلفِ ولا يكادُ يخرجُ عنه، وإذا وردَ عنهم أكثرُ منْ قولٍ في الآيةِ فإنَّه: إمَّا أنْ يُرَجِّحَ بينها إذا كانَ أحدُها أقوى في الاحتمالِ من الآخرِ، وإمَّا أنْ يقبلَها جميعاً ما دامتْ الآيةُ تحتملُها منْ غيرِ تَضَادٍّ، ومثال قبولِه المحتملاتِ اللغويةِ الواردةِ عن السلفِ ذَكَرَه في قولِه تعالى: {لاَ يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً} [التوبة: 10] أربعةَ أقوالٍ في تفسيرِ (الإلّ) عنِ السلفِ:

الأولُ: الإلُّ: اللهُ سبحانه وتعالى، وهو قول مجاهد (ت:104)، وأبي مِجْلَزٍ (ت:106)[5].

الثَّاني: الإلُّ: القَرابَةُ، وهو قولُ ابنِ عبَّاسٍ (ت:68)، والضَّحَّاكِ (ت:105)، والسُّدِّيّ (ت:128).

1 _

2 _

3 _

4 _

5 _

الثالث: الإلُّ: الحِلْفُ[1]، وبه قالَ قتادةُ (ت:117).

الرابع: الإلُّ: العهدُ، وبه قالَ مجاهدٌ (ت:104)، وعبد الرحمن بن زيد (ت:182)، وهو معنى ما روي عن قتادة (ت:117)[2].

ثمَّ قال: " وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إنَّ الله تعالى[3] ذِكْرُه أخبرَ عنْ هؤلاءِ المشركينَ الذينَ أمرَ نبيَّه والمؤمنينَ بقتْلِهم بعدَ انسلاخِ الأشهرِ الحُرُمِ، وحصرِهِم، والقعودِ لهم على كلِّ مَرْصَدٍ: أنَّهم لو ظهروا على المؤمنينَ لمْ يرقُبُوا فيهم (إلًّا)، و (الإلُّ) اسمٌ يشتملُ على معانٍ ثلاثةٍ، وهي: العهدُ والعقدُ والحِلْفُ، والقرابةُ، وهو أيضاً بمعنى: الله، فإذا كانتِ الكلمةُ تشملُ هذهِ المعانيَ الثَّلاثةَ، ولمْ يكنِ اللهُ خصَّ منْ ذلكَ معنىً دونَ معنى، فالصَّوابُ أنْ يَعُمَّ ذلك كما عَمَّ بها -جلَّ ثناؤه- معانيَها الثلاثةَ، فيقالُ: لا يرقبونَ في مؤمنٍ اللهَ ولا قرابةً ولا عهداً ولا ميثاقاً ..."[4].

أمَّا المحتمَلُ اللُّغويُّ الذي لم يقلْ به السَّلفُ، ويذكرُه أحدُ اللُّغويّينَ، فإنّه وإن كان له وجه يعترضُ عليه ولا يقبله مع قولِ السَّلفِ، ومن ذلك:

قال في قوله تعالى: {لاَ تَسْمَعُ فِيهَا لاَغِيَةً} [الغاشية: 11] "يقول: لا تَسْمَعُ هذه الوجوهُ (المعنى لأهلِها) فيها: في الجنةِ العاليةِ، لاغيةً، يعني باللاغيةِ: كلمةَ لَغْوٍ، واللَّغوُ: الباطلُ، فقيلَ للكلمةِ التي هي لَغْوٌ: لاغيةٌ، كما قيلَ لصاحبِ الدرعِ: دَارِعٌ، ولصاحبِ الفَرَسِ: فارسٌ، ولقائلِ الشِّعْرِ: شاعرٌ، وكما قال الحطيئةُ[5]:

أَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّ *** لكَ لابِنٌ بِالصَّيفِ تَامِرْ

يعني: صاحبَ لَبَنٍ وصاحبَ تَمْرٍ"[6]، ثمَّ قالَ: "وبنحوِ الذي قُلْنا في ذلك قالَ أهلُ التأويلِ"، وذكرَ الروايةَ عن ابن عباسٍ (ت:68): " لا تَسمعُ أَذَىً وَلاَ بَاطِلاً "، وعن مجاهد بن جبر[7]، (ت:104): (شَتْماً)، وعن قتادة (ت:117): "لا تسمعُ فيها بَاطِلاً ولا شَاتِماً".

[1]

[2]

[3]

[4]

[5]

[6]

[7]

ثَمَّ ذَكَرَ عنِ الفرَّاءِ (ت:207) احتمالاً لُغويًّا لكنه **لم يقبل قوله**، مع أنَّه ذكر أنَّ لقوله وجهاً، وإنّما لم يعتدَّ به لعدم وروده عن السَّلف، فقال: " وزعمَ بعضُ الكوفيين أنَّ معنى ذلكَ: لا تسمعُ فيها حالفةً على الكَذِبِ، ولذلك قيل: لاغية، ولهذا الذي قاله مذهبٌ ووجهٌ، لولا أنَّ أهلَ التأويلِ منَ الصحابةِ والتابعين على خلافِهِ، وغيرُ جائزٍ لأحدٍ خلافهم فيما كانوا عليه مجمعين"[1].

03- استعمالُ اللُّغةِ في التَّرجيحِ:

أبدعَ الطبري (ت:310) في استخدام اللُّغةِ حالَ ترجيحِه لقولٍ من أقوالِ المفسِّرينَ، وكانَ في هذا دلالةٌ على تمكُّنِهِ ومعرفتِه بلغةِ العربِ، وهذه القضيَّةُ بحاجةٍ إلى دراسةٍ مستقلَّةٍ تبيّنُ طريقتَه في اعتمادِه اللغةَ في التفسير، والأمثلةُ في اعتماده اللُّغةَ في التَّرجيحِ بين أقوالِ المفسِّرينَ كثيرةٌ، منها:

في قوله تعالى: {لاَ يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلاَ أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ} [الأحزاب: 52]، ذكرَ أقوالَ السلفِ في معنى (تبدَّل) وهي:

الأول: أنْ تُطلِّقَهنَّ وتتزوجَ غيرهنَّ، وهو قول أبي رَزِين (ت:85)، ومجاهد (ت:104)، والضحاك (ت:105)، على اختلافٍ بينهم في توجيهِ التبديلِ[2].

الثاني: أنْ تُبَادِلَ بهنَّ غيرهنَّ، فتأخذَ زوجتَه ويأخذَ زوجتَك، وهو قولُ ابنِ زيدٍ (ت:182)[3].

ثمَّ رجَّحَ أحدَ القولينِ قائلاً: " وأولى الأقوالِ في ذلكَ بالصَّوابِ، قولُ منْ قالَ: معنى ذلكَ: ولا أنْ تُطَلِّقَ أزواجَك فتستبدِلَ بهنَّ غيرَهُنَّ أزواجاً ... وأمَّا ما قالَه ابنُ زيدٍ في ذلكَ أيضاً، فقولٌ لا معنى له؛ لأنّه لو كانَ بمعنى المبَادَلَةِ، لكانتِ القراءةُ والتَّنْزيلُ: ولا أن تُبَادِلَ بهنَّ من أزواجٍ، أو: ولا أن تُبَدِّلَ بِهنَّ بضمِّ التاء، لكنَّ القراءةَ المجمعَ عليها: (وَلاَ أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ) بفتح التاءِ، بمعنى: ولا أن تستبدل بهنَّ ..."[4]، ففي هذا المثالِ ترى أنَّ ترجيحَه اعتمدَ على اشتقاقِ لفظِ (تَبَدَّلَ)، وأنَّه لو كانَ من المبادلةِ، لكان اللفظُ: تُبَادِلَ، أو: تُبَدِّلَ[5].

[1] _

[2] _

[3] _

[4] _

[5] _

04- القواعد اللغوية المعتمدة:

موضوعُ اللُّغةِ في تفسيرِ الطَّبريِّ (ت:310) طويلٌ جداً، ومن ذلك ما يتعلَّقُ بالقواعدِ اللُّغويَّةِ التي اعتمدَها، وهي من دلائلِ تميُّزِه في هذا الشَّأنِ، منها[1]:

1. غيرُ مستحيلٍ اجتماعُ المعاني الكثيرةِ للكلمةِ الواحدةِ، باللَّفظِ الواحدِ، في كلامٍ واحدٍ[2].

2. غيرُ جائزٌ إبطالُ حرفٍ كان دليلاً على معنًى في الكلامِ[3].

3. إذا كان الكلامُ مفهوماً على اتِّساقِه على كلامٍ واحدٍ، فلا وجهَ لصرفه إلى كلامين[4].

4. كلُّ كلامٍ نُطِقَ به، مفهومٌ به معنى ما أُريدَ، ففيه الكفايةُ عن غيره.

5. زيادة ما لا يُفيدُ من الكلامِ معنًى في الكلامِ، غيرُ جائزٍ إضافتُه إلى اللهِ جلَّ ثناؤه[5]، أو: غيرُ جائزٍ أن يكونَ في كتابِ اللهِ حرفٌ لا معنى له.

6. تأويلُ القرآنِ على المفهومِ الظاهرِ من الخطابِ دونَ الخفي الباطنِ منه، حتى تأتي دلالةٌ من الوجه الذي يجبُ التَّسليمُ له، بمعنًى خلافَ دليله الظاهرِ المتعارفَ في أهلِ اللِّسانِ الذين بلسانهم نزلَ القرآنُ أولى.

7. غيرُ جائزٍ حذفُ حرفٍ من كلامِ اللهِ في حالِ وقفٍ أو وصلٍ لإثباتِه وجهٌ معروفٌ في كلامها.

8. لا يجوزُ أنْ يُحملَ تأويلُ القرآنِ إلاَّ على الأظهرِ الأكثرِ من الكلامِ المستعملِ في ألسنِ العربِ، دونَ الأقلِّ، ما وُجِدَ إلى ذلك سبيل، ولم[6] تضطرنا حاجةٌ إلى صرفِ ذلك إلى أنه بمعنى واحد، فيحتاج له إلى طلبِ المخرج بالخفي من الكلام والمعاني، أو: كتابُ اللهِ عزّ وجل لا توجَّهُ معانيه وما فيه من البيانِ إلى الشَّواذِّ من الكلامِ والمعاني، وله في الفصيحِ من المنطقِ والظاهرِ من المعاني المفهوم، وجهٌ صحيحٌ[7].

---

[1] -

[2] -

[3] -

[4] -

[5] -

[6] -

[7] -

محاضرة 2: التفسير اللغوي في كتب معاني القرآن "معاني القرآن للفراء أنموذجا"

01- مفهوم معاني القرآن:

المعاني في اللُّغةِ:

المعنى في اللغة هو قصد المتكلم ومفهومه من كلامه، قالَ الرَّاغبُ (ت: بعد400): "المعنى: إظهارُ ما تضمَّنَهُ اللَّفظ ... والمعنى يُقَارنُ التَّفسيرَ، وإنْ كان بينهما فرقٌ"[1].

وقال الزَّبيديُّ في شرح القاموس: "وعنَى بالقول كذا، يعني: أراد وقصد، قال الزَّمخشريُّ: ومنه المعنى"[2]، وقال الكَفَوِيُّ (ت:1094) في كتابه الكُلِّيَّاتِ: " والمعنى: ما يُفْهَمُ من اللَّفظ "[3].

المعاني في الاصطلاح:

معاني القرآنِ مصطلحٌ يرادُ به: البيانُ اللُّغويُّ لألفاظِ وأساليبِ العربيَّةِ الواردةِ في القرآنِ[4]، وباستقراءِ كُتبِ معاني القرآنِ يظهرُ بوضوحٍ أنَّ المعانيَ عندهم: المنحى اللُّغويُّ للتَّفسيرِ، وذلك ببيانِ غريبِ الألفاظِ، أو تقديرِ المحذوفِ والمضمرِ، أو تخريجِ مشكلِ الخطابِ القرآني على الأسلوبِ العربيّ، أو تحليلِ تركيبِ الجملةِ لبيانِ المعنى، وغير ذلك من المباحث اللُّغويَّة الواردة في هذه الكتب[5].

02- أسباب الكتابة في معاني القرآن:

لمَّا كانَ القرآنُ كتَاباً مقدَّساً؛ لكونِه كلامَ اللهِ، فإنَّهُ قدْ صارَ له أكبرُ الأثرِ على دارسي العلومِ الإسلاميَّةِ منْ شَرعيّينَ، ولغويّينَ، ونحاةٍ، وأدباءَ، وبلغاءَ، وغيرهم، ولقدْ كانَ الاتصالُ بالقرآنِ شرفاً يتقربُ بهِ العلماءُ، ويحرصونَ عليه، حتى قالَ سفيانُ الثَّوري (ت:161): " يا ليتني اقتصرت على القرآن "[6]، ولا غَرْوَ أنْ يحرصَ علماءُ اللُّغةِ على ذلكَ، غيرَ أنَّ هذا سببٌ عامٌّ عندَ العلماءِ، لا يكادُ يَنْفَكُّ عنه أحدٌ منهم، ومن أسباب ذلك أيضا:

_ 1
_ 2
_ 3
_ 4
_ 5
_ 6

- **التَّخصُّصُ العلميُّ**: لقدْ كان للتخصُّصِ العلميّ في علومِ العربيَّةِ أثرٌ كبيرٌ في إيجادِ كتبِ معاني القرآنِ، وبالنَّظرِ إلى الطَّرحِ اللُّغويّ في كتبهم تَشْعُرُ أنَّهم يريدونَ ملءَ فراغٍ في بحوثٍ لا تجدها عند مفسِّريّ السَّلفِ[1]، فخاضوا غمارَ البحثِ القرآنيّ من منظورٍ لغويٍّ[2]، ويتجلى ذلك بأمرين اثنين:

الأول: جِدَّةُ كثيرٍ من المباحثِ اللُّغويّةِ التي طرقَهَا اللُّغويُّون، وطريقةُ عرضِها على ما ذكرَه السَّلفُ في التَّفسيرِ اللُّغويّ، مما يجعلُكَ تشعرُ أنَّ اللُّغويّينَ يَرَوْنَ نقصاً في هذا البابِ، فاجتهدوا في إتمامِه لمكانِ تخصصهم.

الثاني: أن اللُّغويّينَ لم يعتبِروا ما جاء عن السَّلفِ من تفسيرٍ لغويٍّ، حتى جعلوا أقوالَهم مقابلَ أقوالِ السَّلفِ، ويدلُّ على ذلك: أن الرِّواياتِ المنقولةَ عن السَّلفِ التي تتعلقُ بالتَّفسيرِ اللُّغويّ في كتبِ معاني القرآنِ قليلة، سوى ابن قتيبة (ت:276) في غريب القرآنِ، النَّحَّاس (ت:338) في معاني القرآنِ؛ لأنهما قصدا نقل أقوال السَّلف[3].

- **المنافسة العلميَّة بين البصريّين والكوفيّين**: إذا سَبَرْتَ المؤلفاتِ في (معاني القرآن) فإنكَ ستجدُها منْ نتاجِ علماءِ البصرةِ والكوفةِ، وكانت هاتان المدينتان موطنَ البحثِ النحويّ، ومعلومٌ ما كان بينهما من خلاف وتنافسٍ عِلميٍّ في هذا المجالِ الَّذي لا يبعدُ أنْ يكونَ قدِ انتقلَ إلى البحثِ اللُّغويّ، وقد كانَ السَّبقُ في الكتابةِ في هذين العلمينِ للبصريّينَ، ففي علمِ النَّحْوِ، سبقوا بكتابِ سِيبَوَيهِ (ت:180)، وفي علمِ اللُّغةِ، بكتابِ (النَّوادِرِ) لأبي عمرِو بنِ العلاءِ (ت:145).

وإذا تأملت كتبَ (معاني القرآن) التي أدخلت فيه إعراب القرآن؛ ككتاب الفرَّاء (ت:207) والأخفشِ (ت:215) والزَّجَّاجِ (ت:311)، فإنك تكادُ تجزمُ بأنَّ البحثَ النَّحويَّ هو الأصلُ في هذه الكتبِ، وأنَّ البحثَ اللُّغويَّ تابعٌ له[4]، ويدلُّ على ذلك: أنَّ البحوثَ والمناقشاتِ النَّحويَّة كثيرةٌ جداً، وهي تَطْغَى على البحوثِ اللُّغويَّةِ، ويُسْتَنْبَطُ منْ هذا أنَّ هؤلاءِ العلماء كأَنهم أرادوا بالتَّأليفِ في (معاني القرآن) إبرازَ مذهبِهم النَّحويّ الذي ينتمونَ إليه، وهذا واضحٌ جداً في كتبِهم[5].

_ 1

_ 2

_ 3

_ 4

_ 5

معاني القرآن للفراء:

أملى أبو زكريا يحيى بنُ زيادٍ الفرَّاءُ (ت:207) كتابه من حفظِه، وكانت مُدَّةُ إملائه سنتين تقريباً، وقد ابتدأ به في شهرِ رمضانَ منْ سنةِ ثنتين ومائتين، وانتهى منه سنةَ أربعٍ ومئتين، وقد صدَّر إملاءه بقوله: " تفسيرُ مشكلِ إعراب القرآن ومعانيه "[1]، وحشدَ فيه علوماً هي: الإعرابُ والمعاني وعللُ القراءاتِ والصَّرْفُ وغيرُها منْ مباحثِ العربيَّةِ.

ولا يخفى على المطَّلِعِ على هذا الكتابِ ما للتَّخصُّصِ العلميّ لدى الفرَّاءِ (ت:207) منْ أثرٍ عليه، حتى إنه ليكادُ أنْ يكونَ قدِ اتَّجَهَ إلى تفسيرِ النَّصِّ القرآنِيّ وجهةً عربيَّةً لإبرازِ مذهبِهِ الكوفِيّ في علومِ العربيَّةِ، ويستشهد لذلك بما يلي:

- أنَّ جُلَّ مباحثِ الكتابِ تتعلقُ بعلمِ النَّحوِ، وقدْ أبرزَ الفرَّاءُ (ت:207) المذهبَ الكوفيَّ في كتابِه هذا، وحَرَصَ على ذكرِ مصطلحاتِ النَّحوِ الكوفِيّ، وإبرازِ مسائله، والاستطرادِ فيها، ومنْ ذلكَ: استطرادُهُ في ذكرِ أحكامِ الاسمِ المُعَرَّفِ بأل بَعْدَ اسمِ[2] الإشارةِ (هذا)، وحكم (بئس ونِعْمَ)، وحكم (أَمْ) الاستفهاميَّة، وغيرها كثيرٌ[3].
- لما كان هذا المنحى العربيُّ مؤثراً على الفرَّاءِ (ت:207) في كتابِه، فإنك تجدُه كثيراً ما يفترضُ على النَّصِّ القرآنِيّ ليبيّن صحَّةَ هذا الأسلوبِ الذي افترضَه، وقَصْدُهُ بهذا الاستطرادَ في المباحثِ العربيَّةِ التي كانتْ نَصْبَ عينيه وهو يملي كتابَه، ومنْ ذلكَ:

1 – قال: {وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا} [نوح: 24] يقول: هذه الأصنامُ قدْ ضَلَّ بها قومٌ كثيرٌ، ولو قيلَ: وقدْ أضلتْ كثيراً، أو: أضْلَلْنَ، كان صواباً"[4].

2 – وقالَ: " قولُه: {اخْتَصَمُوا} [الحج: 19]، ولم يقلْ: اختصما؛ لأنها جَمْعَانِ ليسا برجلينِ، ولو قيل: اختصما، كان صواباً، ومثله: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا} [الحجرات: 9]، يذهب إلى الجمع، ولو قيل: اقتتلتا لجاز، يذهب إلى الطائفتين"[5].

---

[1] _

[2] _

[3] _

[4] _

[5] _

✓ **أثرُ الاهتمامِ بعلومِ العربيَّةِ في تفسيراتِه:**

لقد كانَ لاهتمامِ الفراءِ بالعربيَّةِ، والغفلةِ عن غيرِها من المصادرِ، أثرٌ في ذكرِ بعضِ الأوجهِ التي خُولِفَ فيها، كما كانَ له أثرٌ في عدمِ اعتمادِ قولِ المفسّرينَ منَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ في التَّفسيرِ اللُّغويّ[1]، ومنْ أمثلةِ ما خُولِفَ فيه:

- اعتمادُه أسلوب الحذف في قوله تعالى: {سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ} [النحل: 81]، قال: "وقوله: {سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ} [النحل: 81] ولمْ يقلْ: البردَ، وهي تَقِي الحَرَّ والبَرْدَ، فتركَهُ لأنَّ معناهُ معلومٌ، كقولِ الشاعرِ:

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ وَجْهاً *** أُرِيدُ الخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي[2]

يريدُ: أيَّ الخيرِ والشرِّ يليني؛ لأنه إذا أرادَ الخيرَ فهو يتقي الشرَّ"[3].

لقدِ اعتمدَ الفراءُ (ت:207) في هذا المثالِ على قاعدةِ حَذْفِ ما هو معلومٌ للسامعِ، والأصلُ أنَّ الكلامَ يكونُ تامًّا، ولا يُدَّعى الحذفُ فيه إلاَّ إذا دَلَّ الدليلُ عليه، وفي هذا المثال يمكنُ حملُ الكلامِ على تمامِه دونَ ادِّعاءِ الحذف، قال الإمامُ أحمدُ بنُ تيميةَ (ت:728): " وأما تمثيلهم بقوله: {سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ} [النحل: 81]؛ أي: وتقيكم البردَ، فعنه جوابان الأول: ....

والثاني: أن قوله: (تَقِيكُمُ الْحَرَّ) على بابِه، وليس في الآيةِ ذكرُ البردِ، وإنما يقول: إنَّ المعطوفَ محذوفٌ، هو الفراءُ وأمثالُه ممنْ أنكرَ عليهم الأئمةُ، حيث يفسرونَ القرآنَ بمجردِ ظنِّهم وفهمهمِ لنوعٍ منْ علمِ العربيةِ عندهم، وكثيراً لا يكونُ ما فسروهُ مطابقاً.

وليسَ في الكلامِ ما يدلُّ على ذِكْرِ البرد، ولكنَّ الله ذكرَ في هذه السورةِ إنعامَه على عبادِه، وتُسمَّى سورةُ النِّعَمِ، فذكرَ في أولِها أصولَ النِّعَمِ التي لا بدَّ منها ولا تقومُ الحياةُ إلا بها، وذكرَ في أثنائِها تمامَ النِّعَمِ[4]، وكانَ ما يَقِي البردَ منْ أصولِ النِّعَمِ ذُكِرَ في أوَّلِ السُّورةِ في قوله: {وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ} [النحل: 5]، فالدفءُ ما يُدْفِئُ ويدفعُ البردَ ..."[5]، والمقصود: أنّه مع كونِ أسلوبِ الحذفِ أسلوباً عربيًّا شائع الاستعمالِ عندهم، إلا أنَّه لا يلزمُ أنْ

_ 1

_ 2

_ 3

_ 4

_ 5

يكونَ مراداً هنا، ما دامَ الكلامُ مفهوماً بدونِ ادِّعاء الحذف وتقديرِه، ثُمَّ إنَّ في تقديرِ المحذوفِ تَقَوُّلاً على اللهِ في أنَّه مرادٌ للهِ في خطابِه، والكَفُّ عن القولِ به أسلمُ، لأنه وقوفٌ عند الظاهرِ منْ كلامِ اللهِ سبحانه وتعالى[1].

✓ صُوَر التَّفْسِير اللُّغوي في كِتابِ مَعَاني القُرْآنِ:

لقد طغتِ البحوثُ ذات الصِّبغةِ العربيَّةِ على كتابِ الفراءِ (ت:207)، وكان البحث النَّحويُّ أكثرَ بحوثِه في علمِ العربيَّةِ، وقد فاقَ جانبَ المعاني والتَّفسيرِ، وصورِ التفسيرِ اللغويِّ في كتابِه كما يلي:

01- بيان دلالة الألفاظ:

حرصَ الفراءُ (ت:207) على بيانِ معاني ألفاظِ القرآنِ، وكانَ الاستشهادُ لها قليلاً، بخلافِ المسائلِ النحويةِ التي قَلَّ أنْ لا يستشهدَ لها، ومن أمثلةِ الألفاظِ التي لم يستشهدْ لها ما يأتي:

* قالَ الفرَّاءُ (ت:207): وقولُه: {فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ} [البقرة: 144] يريدُ: نَحوَهُ وتِلْقَاءه، ومثلُه في الكلامِ: وَلِّ وجهَكَ شطرَهُ، وتلقاءه، وتجاهَهُ"[2].

02- بيان لغات العرب وقولها:

حرصَ الفرَّاءُ (ت:207) على بيانِ لغاتِ العربِ، كما حَرِصَ على بيانِ طريقةِ نُطقِها لبعضِ الكلماتِ، وما بينها من تغايُرِ الحركاتِ، ومن ذلكَ قولُه[3]: " وقولُه: {قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ} [الأنبياء: 42] مهموزٌ، ولو تركتَ همزَ مثلِه في غيرِ القرآنِ، قلتَ: يَكْلُوكُم بواوٍ ساكنةٍ، أو يَكْلاَكُم بألفٍ ساكنةٍ، مثلَ يخشاكم، ومن جعلَها واواً ساكنةً قال: كَلاَن بالألفِ، تتركُ منها النَّبْرَةَ[4]، ومَنْ قالَ: يَكْلاَكُم، قالَ: كَلَيتُ؛ مثلَ: قَضَيتُ، وهي لغةُ قريشٍ، وكُلٌ حسنٌ، إلا أنّهم يقولون في الوجهين: مَكْلُوَّةٌ بغيرِ همزٍ، ومَكْلُوٌّ بغيرِ همزٍ أكثر مما يقولون: مَكْلِيةٌ، ولو قيلَ: مَكْلِيٌّ في قول الذين يقولون: كَلَيتُ كان صواباً "[5]، وهذا الأسلوبُ في بيانِ لغاتِ العربِ كثيرٌ عند الفرَّاء (ت:207)، والمقصودُ بالحديثِ هنا، ما كان له أثرٌ في التَّفسيرِ لا في التَّعبيرِ، وتجده في هذا الموضوعِ: إمَّا أن يجعلَ التمثيلَ الذي يذكرُه من قولِ العربِ دونَ تخصيصٍ لقبيلةٍ بعينها، وإمَّا أنْ ينصَّ على قبيلةٍ بعينِها، ومنْ ذلكَ:

_ 1

_ 2

_ 3

_ 4

_ 5

قال الفرَّاءُ (ت:207) في قوله تعالى: {فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ} [البقرة: 196]: " العرب تقول للذي يمنعه من الوصول إلى إتمامه حَجِّهِ أو عمرتِه خوفٌ أو مرضٌ، وكلّ ما لم يكنْ مقهوراً؛ كالحبس والسِّجن[1]، يقالُ للمريضِ: قدْ أُحْصِرَ، وفي الحَبْسِ والقَهْرِ: قدْ حُصِرَ، فهذا فرقُ بينهما، ولو نَوَيتَ في قهرِ السُّلطانِ أنها عِلَّةٌ مانعةٌ، ولم تذهبْ إلى فِعْلِ الفَاعِلِ، جازَ لكَ أنْ تقولَ: قدْ أُحْصِرَ الرجلُ، ولو قلتَ في المرضِ وشبهِهِ: إن المرضَ قدْ حَصَرَهُ أو الخوفَ، جازَ أنْ تقولَ: حُصِرتُمْ"[2].

وقال: " وقولُه: {يافِرْعَوْنُ مَثْبُورًا} [الإسراء: 102]: ممنوعاً مِنَ الخيرِ، والعربُ تقولُ: ما ثَبَرَكَ عنْ ذَا؛ أيْ: ما منعَكَ منه وصرفَكَ عنه ".

03- ذِكْرُ الْمُحْتَمَلاَتِ اللُّغَوِيَّةِ للنَّصِّ القرآنِي:

لَمَّا كانتِ المباحثُ العربيةُ هي الوجهةُ التي سَلَكَهَا الفراءُ (ت:207) في كتابِه (معاني القرآن)، فإنَّ اهتمامه بالمحتملاتِ اللغويةِ للنَّصِّ القرآني كانَ أحدَ هذه المباحثِ التي رَكَّزَ عليها في البيانِ، ويظهرُ في مثلِ هذه المحتملاتِ إذا كانتْ مشكلةً في التعبيرِ، حِرْصَهُ على إيرادِ الشواهدِ والأساليبِ الكلاميةِ التي تُبَيِّنُ النَّصَّ القرآنيَ، ومنْ ذلكَ:

ما ذكره في تفسيرِ قوله تعالى: {وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ} [البقرة: 171]، قال: " أضافَ المثلَ إلى الذينَ كفروا، ثمَّ شبَّهَهم بالرَّاعي، ولم يقلْ: كالغنمِ، والمعنى: مثلُ الذي كفروا كمثلِ البهائمِ التي لا تَفْقَهُ ما يقولُ الراعي أكثرَ من الصوتِ، فلو قالَ لها: ارعِيْ أو اشربي، لم تدْرِ ما يقولُ لها، فكذلكَ مثلُ الذينَ كفروا فيما يأتيهم منْ القرآنِ وإنذارِ الرسولِ، فأضيفَ التَّشبيهُ إلى الرَّاعي، والمعنى في المرعيِّ، وهو ظاهرٌ في كلامِ العربِ أنْ يقولوا: فلانٌ يخافُكَ كخوفِ الأسدِ، والمعنى: كخوفِه الأسدَ؛ لأنَّ الأسدَ هو المعروفُ بأنَّه المخوفُ، وقال الشاعرُ:

لَقَدْ خِفْتُ حَتَى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي *** عَلَى وَعْلٍ فِي ذِي المَطَارَةِ عَاقِلُ[3]

والمعنى: حتى ما تزيدُ مخافَةَ وَعْلٍ على مخافتي، وقالَ الآخرُ[4]:

كَانَتْ فَرِيضَةَ مَا تَقُولُ كَمَا *** كَانَ الزِّنَاءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ

_ 1

_ 2

_ 3

_ 4

والمعنى كما كان الرَّجم فريضة الزِّنَى، فيتهاون الشَّاعر بوضع الكلمة[1]، على صحتها لاتضاح المعنى عند العرب، وأنشدني بعضهم[2]:

إنَّ سِرَاجاً لَكَرِيمٌ مَفْخَرُهُ *** تَحْلَى بِهِ الْعَيْنُ إذَا مَا تَجْهَرُهُ

والعينُ لا تَحْلَى به، إنما يَحْلَى هو بها، وفيها معنىً آخرُ: تضيفُ الْمَثَلَ إلى الذين كفروا، وإضافتُه في المعنى إلى الوعظِ؛ كقولِك: مَثَلُ وَعْظِ الذينَ كفروا وواعظِهِم كمثلِ النَّاعِقِ؛ كما تقولُ: إذا لقيتَ فلاناً فَسَلِّمْ عليه تسليمَ الأميرِ، وإنما تريدُ به: كما تُسلِّمُ على الأميرِ. وقالَ الشاعرُ:

فَلَسْتُ مُسَلِّماً مَا دُمْتُ حَيًّا *** عَلَى زَيْدٍ بِتَسْلِيمِ الأَمِيرِ[3]

وكُلٌّ صوابٌ"[4].

04- تَوْجِيهُ القِرَاءَاتِ:

اتخذتِ القراءاتُ: شاذُّها ومتواترُها مكاناً كبيراً في كتاب (معاني القرآن)، وهو في ذلك يذكرُ توجيهها في لغةِ العربِ، ويبينُ ما بينها من الفروقِ، إنْ وُجِدَ، سواءً أكانَ اختلافاً في معنًى أم في غيرِه مما لا أثرَ له في المعنى؛ كالاختلاف في الحركاتِ[5]، أو اللَّهجاتِ، أو التَّصريفِ، ومن أمثلةِ ذلكَ قولُه: " وقولُه: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ} [الأحزاب: 21] كانَ عاصمُ بنُ أبي النَّجُودِ يقرأُ: (أسوة) برفع الألفِ في كلِّ القرآنِ، وكان يحيى بنُ وثَّابٍ[6] يرفعُ بعضاً ويكسر بعضاً، وهما لغتان، الضَّمُّ في قيسٍ، والحسنُ وأهلُ الحجازِ يقرؤون: (إسوة) بالكسرِ في كلِّ القرآنِ لا يختلفون ..."، ومنْ أمثلةِ ما يختلفُ بهِ المعنى باختلافِ القراءةِ ما يأتي:

---

1 -

2 -

3 -

4 -

5 -

6 -

قال: "وقولُه: {لاَ يُصَدَّعُونَ عَنْهَا} [الواقعة: 19]: عنِ الخمرِ، (وَلاَ يُنْزِفُونَ)؛[1] أي: لا تذهبُ عقولُهم، يقالُ للرجلِ إذا سَكِرَ: قد نُزِفَ عقلُهُ، وإذا ذهبَ دمُهُ وغُشِيَ عليه أو ماتَ، قيل: منْزوف، ومن قرأ: (يُنْزِفُونَ) يقول: لا تفنى خمرُهم، والعرب تقول للقوم إذا فَنِيَ زادُهم: قد أَنْزَفُوا، وأَقْتَرُوا، وأَنْفَضُوا، وأَرْقَلُوا، وأَمْلَقُوا"[2].

05- الأُسْلُوبُ العَرَبِيُّ فِي الخِطَابِ القُرْآنِيِّ:

بيَّنَ الفرَّاءُ (ت:207) كثيراً منَ الأساليبِ العربيَّةِ النَّحويَّةِ، واستشهدَ لها بأمثلةٍ تُوضِّحُها، وقدْ كانَ للمعاني نصيبٌ في هذا البيانِ، فقدْ أولاهُ الفرَّاءُ (ت:207) عنايَتَه، ووضَّح منه جملةً كثيرةً، وإن كان البيانُ النحويُّ لأساليب العرب أكثر، ومن الأساليب التي بينها في الخطاب القرآنيّ، ما يأتي:

1. **الخِطَابُ بِالْمُسْتَقْبَلِ لأَمْرٍ قَدْ مَضَى**: قالَ الفرَّاءُ (ت:207): "وقولُه: {فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ} [البقرة: 91] يقول القائل: إنما (تقتلونَ) للمستقبلِ، فكيفَ قالَ: (من قبل)؟، ونحنُ لا نجيزُ في الكلامِ: أنَا أضربُكَ أمسِ، وذلكَ جائزٌ إذا أردتَ بـ (تفعلون) الماضيَ، ألا تَرى أنَّكَ تُعَنِّفُ الرجلَ بما سلفَ من فعلِه، فتقولُ: ويحكَ لِمَ تكذبُ؟ لم تُبَغِّضْ نفسَكَ إلى النَاسِ؟! ومثلُه قولُ اللهِ: {وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ} [البقرة: 102]، ولَمْ يَقُلْ: ما تلتِ الشياطينُ، وذلكَ عربيٌّ كثيرٌ في الكلامِ، أنشدني بعضُ العربِ:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ *** وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهَا بُدًّا[3]

فالجزاءُ للمستقبل، والولادة كلها قد مضت[4]، وذلكَ أَنَّ المعنى معروفٌ"[5].

2. **الجَزَاءُ عَنِ الفِعْلِ بِمِثْلِ لَفْظِهِ، وَالْمَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ**[6]: قالَ الفرَّاءُ (ت:207): وقوله: {فَإِنِ انْتَهَوْا} [البقرة: 192]، فلم يبدءوكم (فَلاَ عُدْوَانَ) على الذين انتهوا، إنما العدوانُ على مَنْ ظَلَمَ: على من بدأكم ولَمْ يَنْتَهِ، فإنْ قالَ قَائِلٌ: أرأيتَ قولَهُ: (فَلاَ عُدْوَانَ إِلاَّ عَلَى الظَّالِمِينَ) أعدوانٌ هو، وقدْ أباحَهُ اللهُ لهم؟!

[1] _

[2] _

[3] _

[4] _

[5] _

[6] _

قلنا: ليسَ بعدوانٍ في المعنى، إنما هو لفظٌ على مِثلِ ما سبقَ قبلَهُ[1]، ألا تَرَى أنه قال: {فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ} [البقرة: 194]، فالعدوانُ مِنَ المشركينَ في اللَّفظِ ظُلْمٌ في المعنى، والعدوانُ الذي أباحَهُ اللهُ وأمرَ بهِ المسلمينَ إنما هو قصاصٌ، فلا يكونُ القصاصُ ظلماً، وإنْ كانَ لفظُه واحداً[2].

3. الاسْمَانِ الْمُصْطَحِبَانِ: يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ، فَيُسَمَّيَانِ جَمِيعاً بِهِ[3]: قالَ الفراءُ (ت:207): " وقولُه: {يَالَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ} [الزخرف: 38] يريدُ: ما بينَ مشرقِ الشتاءِ، ومشرقِ الصيفِ، ويقالُ: إنه أرادَ المشرقَ والمغربَ، فقال: (الْمَشْرِقَيْنِ) وهو أشبهُ الوجهينِ بالصوابِ؛ لأنّ العربَ قدْ تجمعُ الاسمينِ على تسميةِ أشْهَرِها، فيقال: قدْ جاءكَ الزَّهْدَمَان[4]، وإنما أحدُهما زَهْدَمٌ، قالَ الشاعرُ:

أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُم *** لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوالِعُ[5]

يريدُ: الشمسَ والقمرَ، وقال الآخر:

قَسَمُوا البِلاَدَ فَمَا بِهَا لِمَقِيلِهِم *** تَضْغِيثُ مُفْتَصِلٍ يُبَاعُ فَصِيلُهُ

فِقُرَى العِرَاقِ مَسِيرَةُ يَوْمٍ وَاحِدٍ *** فَالبَصْرَتَانِ فَوَاسِطٌ تَكْمِيلُهُ[6]

يريدُ: البصرةَ والكوفةَ، قال: وأنشدني رجلٌ من طَيِّء:[7]

فَبَصْرَةُ الأَزْدِ مِنَّا، والعِرَاقُ لَنَا *** وَالمَوْصِلاَنِ وَمِنَّا مِصْرُ وَالْحَرَمُ

يريدُ: الجزيرةَ، والموصل"[8]، وفي هذا المثال صوَّب الفراءُ (ت:207) أنَّ المشرقينِ: المشرقُ والمغربُ، وغلَّبَ اسمَ المشرقِ المشرقِ عليها كما هو سبيلُ العربِ في تغليبِ الشيئينِ المتصاحبينِ، وهناك أساليبُ أخرى تعرَّضَ لها الفرَّاءُ (ت:207) غيرَ

_ 1
_ 2
_ 3
_ 4
_ 5
_ 6
_ 7
_ 8

هذه؛ كالحذفِ، والإضمارِ، والتَّكنيةِ عن الشَّيءِ الذي عُرف اسمه وإن لم يَجُرِ له ذِكْرٌ، والتَّقديمِ والتَّأخيرِ[1]، وغيْرِها[2].

محاضرة 03: التفسير اللغوي في كتب غريب القرآن " مجاز القرآن لأبي عبيدة أنموجا "

01- غريب القرآن

أ. **الغريبُ لغةً:** جاء في كتابِ العينِ: "الغريبُ: الغامضُ من الكلامِ"[3]، وفي مدلولِ مادةِ (غَرَبَ) معنى البُعْدِ، فالغامضُ مِنَ الكلامِ يكونُ بعيداً عن الفَهْمِ والإدراكِ.

ب. **الغريبُ اصطلاحاً:** لا يقتصرُ غريبُ القرآنِ على هذا المعنى اللُّغويّ، بلْ هو أوسعُ منْ ذلكَ في اصطلاح كتبِ غريبِ القرآنِ، إذ يرادُ به: تفسيرُ ألفاظِ القرآنِ تفسيراً لغويًّا، وقد يكونُ هذا التَّفسيرُ مدعوماً بالشَّواهدِ العربيَّةِ، وقد يكونُ مجرَّداً من الشَّواهدِ، وهو الأكثرُ[4].

02- أقسام ألفاظ القرآن: ألفاظُ القرآنِ على قسمينِ؛ قسم يعرفُه العامَّةُ والخاصَّةُ؛ كالسماءِ، والأرضِ، والماءِ، وغيرِها من المعاني المتدَاولةِ بين عامَّةِ الناسِ، وقسم يُحتاجُ في بيانِهِ إلى أهلِ العِلْمِ؛ كالدُّلُوكِ، والسَّرْمَدِ، والأغْلاَلِ والضريعِ، وغيرِها.

وقدْ تتجاوزُ بعضُ كتبِ غريبِ القرآنِ إلى غيرِ الألفاظِ، فتبيّنُها؛[5] كالمبهماتِ من الأعلامِ في الآي، وأسبابِ النُّزولِ، وغيرِها؛ ومن ذلكَ ما وردَ في تفسيرِ قولِه تعالى: {أُولَئِكَ مُبَرَّأُونَ مِمَّا يَقُولُونَ} [النور: 26]، قال ابن قتيبة (ت:276): (يعني: عائشة)[6].

03- علاقة غريب القرآن بمعاني القرآن:

غريبَ القرآنِ جُزْءٌ من عِلْمِ معاني القرآنِ لا ينفكُّ عنه؛ لأنه لا يمكنُ بيانُ المعنى دونَ معرفةِ مدلولِ الألفاظِ، وبهذا تكونُ كتبُ غريب القرآنِ، وإن استقلَّتْ بالتأليفِ، جزءاً من علمِ معاني القرآنِ وهي تُعنَى بمدلولِ الألفاظِ

[1]
[2]
[3]
[4]
[5]
[6]

خاصةً، وكتب (غريب القرآن) قدْ تجرَّدتْ لتفسيرِ الألفاظِ القرآنيَّةِ تفسيراً لغوياً، إلاَّ قليلاً منها قد تبين بعضَ ما يتعلقُ بالآيةِ من المعاني.[1]

04- كُتُبِ غَرِيبِ القُرْآنِ:

لَمْ يَظهرْ كتابٌ مجردٌ لـ (غريبِ القرآنِ) في عهدِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ، وإنما ظهرَ في عهدِ أتباعِ التَّابعينَ، وقدْ نَسَبَ بعضُ الباحثينَ الذين ذكروا كُتبَ (غريب القرآن) كتابةً في غريبِ القرآنِ لابنِ عباسٍ (ت:68)، وهذه الكتاباتُ ليستْ من صُنْعِهِ، بلْ هي من صُنْعِ من جاءَ بعدَه، وهذه الكتاباتُ كما يأتي:

1- غريبُ القرآنِ، لابنِ عباسٍ (ت:68) بتنقيحِ عطاءِ بنِ أبي رباحٍ (ت:114)[2].

2- مسائلُ نافعِ بنِ الأزرقِ، وقدْ جاوزتْ هذه المسائلُ المائتين وخمسين مسألةً، وقدْ وردتْ منْ طرقٍ غيرِ مَرْضِيَّةٍ، فضلاً عما يدورُ حولَ كثرتِها من الشَّكِّ[3].

مَجَازُ القُرْآنِ لأَبِي عُبَيْدَةَ

ذُكِرَ لأبي عبيدة (ت:210) أسماءُ كتبٍ، وهي: غريبُ القرآنِ، ومعاني القرآنِ، وإعرابُ القرآن، ومجازُ القرآن، ويظهرُ أنَّ هذه العناوينَ اسمٌ لكتابٍ واحدٍ، وعُبِّرَ عنه بما فيه من هذه الموادِّ العلميَّةِ، وأشهرُ هذه التَّسمياتِ: (مجازُ القرآنِ). وليسَ في مقدّمتِه نَصٌّ من أبي عبيدةَ (ت:210) على تسميتِه، ولكنَّه أشهرُ هذه التَّسمياتِ لكثرة استعماله لفظةَ (مجازٍ) في كتابه[4].

وهو كتاب في تفسيرِ ألفاظِ القرآنِ؛ أي: غريب القرآن، وقدْ وردَ عن مَرْوَانَ بنِ عبدِ الملكِ تلميذ أبي حاتمٍ السجستاني (ت:255)، قال: " سألتُ أبا حاتمٍ عنْ غريبِ القرآنِ لأبي عبيدةَ، والذي يقالُ له: المجاز ..."[5].

وهذه الأسماءُ يظهرُ أنها منْ غيرِ أبي عبيدةَ (ت:210) فوصفَ كُلُّ واحدٍ منهم الكتابَ بما فيه من المعلوماتِ، إذ فيه غريبٌ كثيرٌ، وشيءٌ منَ علم المعاني وعلم النَّحْو[6].

1 _

2 _

3 _

4 _

5 _

6 _

01- مفهومُ المجازِ عند أبي عبيدة:

المجازُ عندَ أبي عبيدةَ (ت:210): ما يجوزُ في لغةِ العربِ من التَّعبيرِ عن الألفاظِ والأساليبِ، وليسَ المجازَ الاصطلاحيَّ عندَ البلاغيّينَ[1].

02- مراده من تأليفِ المجازِ:

لقدْ كانتْ وِجْهَةُ أبي عبيدةَ (ت:210) في كتابِهِ (مجازِ القرآنِ) واضحةً، حيثُ أرادَ تفسيرَ القرآنِ تفسيراً عربيًّا، لذا اعتمدَ الشواهدَ الشِّعريةَ في بيانِ معاني القرآنِ في كثيرٍ من المواطنِ، وقدْ يكونُ سببُ هذا الاتجاه عندَهُ ما يُحكَى من وجودِ المُعَرَّبِ[2]، فأراد أن يُبينَ أنَّ القرآنَ عربيٌّ، وليسَ فيه مدخلٌ لِلُغَةٍ غيرِها، ومن ذلك ما عُرِفَ عنه من تشدُّده في نفيِ وجودِ ألفاظٍ بغيرِ لغةِ العربِ في القرآنِ، حيث قالَ: " أُنْزِلَ القرآنُ بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، فمنْ زعمَ أنَّ فيه غيرَ العربيةِ فقدْ أعظمَ القولَ، ومن زعمَ أنَّ (طه) بالنبطيةِ، فقدْ أَكْبَرَ، وإنْ لم يعلمْ ما هو، فهو افتتاحُ كلامٍ، وهو اسمٌ للسُّورةِ وشعارٌ لها، وقدْ يُوَافِقُ اللَّفظُ اللَّفظَ ويقاربُهُ، ومعناهما واحدٌ، وأحدُهما بالعربيَّةِ والآخرُ بالفارسيَّةِ أو غيرِها؛ فمنْ ذلكَ الإستبرقُ بالعربيَّةِ، وهو الغليظُ من الديباجِ، والفِرِنْدُ، وهو بالفارسيَّةِ: إسْتَبْرَهْ، وكَوْز، وهو بالعربيَّةِ: جَوْزٌ، وأشباهُ هذا كثيرٌ[3].

✓ صور التَّفسيرِ اللُّغويّ الواردةِ في كتابِ مجازِ القرآنِ:

01- بَيَانُ الْمُفْرَدَاتِ وَشَوَاهِدُهَا:

يعدّ كتاب مجازِ القرآن من أكثر كتب المعاني والغريبِ استدلالاً بالشِّعرِ في معاني القرآنِ، وهذا ظاهرٌ لمن ينظرُ إلى ترقيمِ محقِّقِ كتاب المجازِ، حيثُ بلغتْ بتعدادِه اثنين وخمسينَ وتسعِمائةِ شاهدٍ[4]، ومن أمثلةِ تفسيرِه بالشَّاهد الشِّعريّ[5]:

1 – قال: "{رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الفاتحة: 2]؛ أي: المخلوقين، قال لبيد بن ربيعة:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْ *** تُ بِمِثْلِهِمْ فِي العَالَمِينَ

[1]
[2]
[3]
[4]
[5]

وواحدهم: عَالَمَ ..."[1].

2 – وقال: {الصِّرَاطَ} [الفاتحة: 6]: الطريق، المنهاجُ الواضحُ، قال:

.... فَصَدَّ عَنْ نَهْجِ الصِّرَاطِ القَاصِدِ

وقال جَرِير:

أَمِيرُ المؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ *** إذَا اعْوَجَّ المَوَارِدُ مُسْتَقِيمِ

والمواردُ: الطُّرُقُ: ما وردتَ عليه من ماءٍ، وكذلك القرى، وقال:[2]

وَطِئْنَا أَرْضَهُمْ بِالْخَيْلِ حَتَّى *** تَرَكْنَاهُمْ أَذَلَّ مِنَ الصِّرَاطِ"[3]

02– الأسَالِيبُ العَرَبِيَّةُ في الخِطَابِ:

يُكثر أبو عبيدة في مجاز القرآن من بيان الأساليبِ العربيَّةِ التي نزلَ بها القرآنُ[4]، ومن ذلك كثرةَ قولِه: تقولُ العربُ، والعربُ تفعلُ ذلكَ، والعربُ تجعلُ، والعربُ تصنعُ ... إلخ، وهذه الأساليبُ منها ما له أثرٌ في تَغَيُّرِ المعنى، ومنها ما أثرُهُ في جمالِ الكلامِ وبلاغتِه ومقتضى حالِه، وسأذكرُ من الأمثلةِ ما لهُ أثرٌ في التفسيرِ:

1– قال: "{فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} [الشعراء: 4]، فخرجَ هذا مخرجَ[5] فِعْلِ الآدميين، وفي آيةٍ أخرى: {أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} [يوسف: 4]، وفي آيةٍ أخرى {قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ} [فصلت: 11] فخرجَ على تقديرِ فِعْلِ الآدميين، والعرب قدْ تفعلُ ذلك، وقال[6]:

شَرِبْتُ إذَا مَا الدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ *** إذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوا فَتَصَوَّبُوا

_ 1
_ 2
_ 3
_ 4
_ 5
_ 6

وزعم يونس عن أبي عمرو[1]: أنَّ (خَاضِعِينَ) ليست من صفةِ الأعناقِ، وإنما هي من صفةِ الكنايةِ عن القومِ التي في آخر الأعناقِ، فكأنَّه في التمثيلِ: فظلَّتْ أعناقُ القومِ، في موضع (هم)، والعربُ قدْ تتركُ الخبرَ عن الأولِ، وتجعلُ الخبرَ للآخرِ منهما، وقال:

طُولُ اللَّيَالي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي *** طَوَينَ طُولِي وَطَوَينَ عَرْضِي

فتركَ طولَ اللَّيالي، وحَوَّلَ الخبرَ على اللَّيالي، فقال: أسرعتْ، ثُمَّ قال: طوينَ، وقال جرير[2]:

رَأتْ مَرَّ السِّنِينَ أَخَذْنَ مِنِّي *** كَمَا أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الهِلاَلِ

رجعَ إلى (السنين) وترك (مرَّ)، وقال الفرزدقُ:

تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا *** إذَا صَدَئُ الحَدِيد على الكماةِ

فلم يجعل الخبرَ للأرباقِ، ولكن جعله للذين في آخرها من كنايتهم، ولو كان للأرباقِ لقال: متقلدات، ولكن مجازه: تراهم متقلدين أرباقَهم".

ذكرَ أبو عبيدةَ (ت:210) في هذه الآية احتمالين في معنى (خَاضِعِينَ):

الأول: أن تكونَ من صفةِ الأعناقِ، وهي بذاتها تكونُ خاضعةً، وإنما جاء التَّعبيرُ عنها بالجمعِ الذي يُعبَّرُ به عن الآدميين[3]؛ أي: جمع المذكر السالم؛ لأنّه مما يظهر فيهم.

الثاني: أن تكون من صفةِ الضَّميرِ (هم)، في (أَعْنَاقِهِمْ)، العائدِ على النَّاسِ، وعلى هذا القولِ – وهو قول أبي عمرو– لا يكون في اللفظِ خروجٌ عن أصلِه؛ لأنَّ الآدميين يُخبر عنهم بالواو والنون، أو الياء والنون، بخلافه المواتُ الذي لا يُخبرُ عنه بذلك، وإنْ أُخبرَ عنه به، فهو خروجٌ عن أصل الخطاب لمعنى يريده القائلُ[4].

03– تَوجِيهُ القِرَاءَاتِ:

وهو أحدُ الميادينِ التي وَلَجَهَا اللُّغويُّونَ لبيانِ ما في القراءاتِ واختلافِها منْ وجوهِ العربيَّةِ، وقد كانَ نصيبُ التَّوجيهِ فيما يخصُّ تَغيُّرَ المعنى في كتابِ المجازِ قليلاً قياساً على كثرتها في غيره، ومنْ أمثلةِ ذلك:

1 _
2 _
3 _
4 _

قال أبو عبيدة (ت:210): "{وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} [الأحزاب: 33] القافُ مكسورةٌ؛ لأنها منْ: وَقَرَتْ تَقِرُ، تقديرُه: وَزَنَتْ تَزِنُ، ومعناه: من الوَقَارِ[1]، ومَنْ فَتَحَ القافَ، فإنَّ مجازَها من: قَرَّتْ تَقِرُّ، تقديره: قَرَرَتْ تَقِرُّ، فحذف الثانية فَخَفَّفها ..."[2].

محاضرة 04: التفسير اللغوي في كتب معاجم اللغة "كتاب العين للخليل أنموذجا"

المعاجم اللغوية على قسمين:

القسم الأولُ: كُتُبٌ اعتمدتْ على الموضوعاتِ اللُّغويَّةِ؛ أي: جمع الألفاظِ اللُّغويَّةِ التي تتعلقُ بموضوعٍ واحدٍ من الموضوعاتِ اللُّغويَّةِ؛ ككتابِ (الأضدادِ) لأبي حاتمٍ السِّجستانيّ (ت:255)، وكتابِ (الأنواءِ) لابن قتيبةَ (ت:276)، وغيرِها، وقدِ اجتهدَ بعضُ علماءِ اللُّغةِ في جمعِ عِدَّةِ موضوعاتٍ في كتابٍ واحدٍ؛ كأبي عبيدٍ القاسمِ بنِ سلامٍ (ت:224) في كتابِهِ (الغريب المصنف)، وعلي بنِ إسماعيلَ المعروفِ بابنِ سِيدَه (ت:458) في كتابِهِ (المخصص)[3].

القسم الثاني: كُتُبٌ اعتمدتْ على الحروفِ الهجائيَّةِ في ترتيبِ أبوابِها، وإن اختلفتْ في طريقةِ ترتيبِها؛ ككتاب (العينِ) للخليلِ بن أحمدَ (ت:175)، وكتابِ (الجيمِ) لأبي عمرو الشَّيبانيّ (ت:220)، وكتابِ (تهذيبِ اللُّغةِ) لأبي منصور الأزهريّ (ت:370)، وغيرها، وهذا القسمُ هو الذي سنُعنى بدراسته لأنه أكثرُ تعرُّضاً لألفاظِ القرآنِ من سابقِه، بالإضافة إلى أنَّ أغلبَ كتبِ الموضوعاتِ قد احتوتْهُ كتبُ معاجمِ الألفاظِ التي رُتِّبَتْ على الحروفِ[4].

ومن جملة كتبِ المعاجمِ وسنذكرُ هنا صورَ التفسيرِ اللغوي كما وردتْ في كتاب العين للخليل ابن أحمد الفراهيدي.

_1

_2

_3

_4

كتاب العين

يُنسَبُ كتابُ (العينِ) لإمامِ اللُّغةِ الخليلِ بنِ أحمدَ (ت:175)، رواهُ عنه تلميذُه اللَّيثُ بنُ المظفرِ بنِ نصرٍ بنُ سيَّارٍ، وقدْ شَكَّكَ بعضُ العلماءِ في صِحَّةِ هذه النِّسبةِ؛ كالنَّضْرِ بنِ شُمَيلٍ (ت:203)، وأبي حاتمٍ السِّجستانيّ (ت:255)، وأبي عليٍّ القاليّ (ت:356)، والأزهريّ (ت:370)، والزُّبيديّ (ت:379)[1].

✓ **صور تفسير ألفاظ القرآن في كتاب (العين):**

01. بيانُ معنى اللفظةِ القرآنيةِ دونَ ذكر شاهدٍ عليها:

وهذا عليه أغلبُ التَّفسيرِ اللُّغويّ وفي كتابِ (العين) منْ ذلكَ:

1. قولُه: "والمهْطِعُ: المقبلُ ببصرِهِ على الشيءِ لا يرفعُهُ عنه، قال اللهُ عزّ وجل: {مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤُوسِهِمْ} [إبراهيم: 43]"[2].

2. وقال: "الجَنَفُ: الميلُ في الكلامِ وفي الأمورِ كلِّها، تقولُ: جَنَفَ فلانٌ علينا، وأجنفَ في حكمِهِ، وهو شبيهٌ بالحَيفِ، إلاَّ أنَّ الحيفَ من الحاكمِ خاصَّةً، والجَنَفُ عامٌّ، ومنه قولُ الله عزّ وجل: {فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ[3] جَنَفًا} [البقرة: 182]، وقوله جلَّ وعزَّ: {غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ} [المائدة: 3]؛ أي: متمايلٍ متعمّدٍ"[4].

وقدْ يُتبعُ تفسيرَه اللُّغويَّ للَّفظةِ بذكرِ معناها في الآيةِ على جهةِ تفسيرِ المعنى المرادِ بها في الآيةِ، لكنه قليلٌ جداً، ومنْ ذلكَ قوله: "الدَّعُّ: دفعٌ في جفوةٍ، وفي التَّنْزيلِ العزيزِ: {فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ} [الماعون: 2]؛ أي: يُعَنِّفُ به عنفاً شديداً ودفعاً وانتهاراً؛ أي: يدفعُه حَقَّهُ وصِلَتَهُ"[5]، ففي هذا المثال نجده بيّنَ المعنى المرادَ بالآيةِ بعد ذِكْرِه المعنى اللُّغويَّ للَّفظةِ، وكأنّه يريدُ أنْ يقولَ: إن الدَّعَّ ، وإنْ كانَ في اللُّغةِ بمعنى الدفعِ، يدخلُ فيه منعُ حقِّ اليتيمِ وصلتِهِ[6].

02. الاستشهاد بالشعر على معنى اللفظة القرآنية:

_ 1

_ 2

_ 3

_ 4

_ 5

_ 6

لقدْ كانَ الاستشهادُ بالشعرِ قليلاً في كتابِ العينِ، إذا ما قِيسَ بالكلماتِ القرآنيَّةِ التي أوردَ بيانَ معناها في لغةِ العربِ، ومن أمثلةِ الاستشهادِ بالشِّعرِ ما يأتي:

1. قال: "وكُبْرُ كلِّ شيءٍ: عُظْمُه، وقولُه عزّ وجل: {وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ} [النور: 11] يعني عُظْمَ هذا القَذْفِ، ومن قرأ: (كِبْرَهُ) يعني: إثمَه وخِطْأَهُ، قال علقمة[1]:

بَدَتْ سَوابِقُ مِنْ أُولاَهُ نَعْرِفُهَا *** وَكُبْرُهُ فِي سَوَادِ اللَّيلِ مَسْتُورُ"

2. قال: "والرَّجْوُ: المبالاةُ، يقال: ما أرجو؛ أي: ما أُبالي، من قولِ اللهِ عزّ وجل: {مَا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا} [نوح: 13]؛ أي: لا تخافون ولا تبالون، وقال أبو ذؤيب:

إذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرْجُ لَسْعَهَا *** وَخَالَفَهَا فِي بَيتِ نُوبٍ عَوَاسِلُ

أي: لم يكترث"[2].

03. تفسير ألفاظ قرآنية دون ذكر الآية:

يكثرُ في كتبِ المعاجمِ بيان معاني ألفاظٍ قرآنيةٍ دونَ ذكرِ الآيةِ التي ورد فيها هذا اللفظُ، وفي كتابِ العينِ من هذا القبيلِ كثيرٌ، ومنْ أمثلتِهِ:

1. قال: وعُقْدَةُ النكاحِ: وجوبه[3]، وفي القرآنِ قوله تعالى: {وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ} [البقرة: 235].

2. وقال: وبئرٌ معطلةٌ؛ أي: لا تُورَدُ ولا يُسْقَى منها[4]، وفي القرآنِ قوله تعالى: {وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ} [الحج: 45][5].

3. وقال: وقَطَعَ اللهُ دَابرهم، أي: آخرُ منْ بقيَ منهم[6]، وفي القرآنِ قوله: {فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا} [الأنعام: 45] وغيرها.

---

1 _

2 _

3 _

4 _

5 _

6 _

04. توجيه القراءات:

لا يخلو كتابٌ في مفرداتِ اللغةِ العربيَّةِ، ككتابِ العينِ وجمهرةِ اللغةِ وغيرِها، من توجيه القراءاتِ، وإن كان الاختلاف إنما يكونُ في القلَّةِ والكثرةِ في إيرادِ القراءاتِ المختلفةِ وبيانِ معانيها.

ومما وردَ في كتابِ (العين): "وتقرأ الآية: {وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ} [الشعراء: 56]؛ أي: مستعدُّون، ومنْ قرأ (حذرون)؛ فمعناه: إنا نخافُ شرَّهُم"، هذا، ولا يخلو كتابُ (العين) من تفسيرِ شيءٍ من الأساليبِ العربيَّةِ، أو ذِكْرِ شيءٍ منْ أسبابِ النُّزولِ وقَصَصِ الآي، أو بيانِ معنى الآيةِ، غير أنَّ ذلكَ قليلٌ جداً، إذ أنَّ جُلَّهُ في بيانِ معاني المفرداتِ، ومنْ أمثلةِ ذلكَ ما يأتي:

1. قال: " وقولُ اللهِ تعالى: {فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} [الشعراء: 4]؛ أي: جماعتُهم، ولو كانتْ للأعناقِ خاصةً، لكانتْ خاضعةً وخاضعاتٍ، ومنْ قالَ هي الأعناقُ، والمعنى على الرجالِ، رَدَّ نُونَ خاضعين على أسمائِهم المضمرةِ"[1].

2. وقال: "والله يَكْنِي عن الأفعالِ، قال اللهُ عزّ وجل: {أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ} [النساء: 43]: كَنَى عنِ النِّكاحِ".

ومما يتعلق بقصص الآية قوله: "ونتقتِ الملائكةُ جبلَ الطورِ؛ أي: اقتلعوه من أصلِه حتى أطلعوه على عسكرِ بني إسرائيلَ، فقال موسى عليه السلام: خذوا التوراةَ بما فيها، وإلاَّ أُلقِيَ عليكمْ هذا الجبلُ، فأخذوها، فقال تعالى: {وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ} [الأعراف: 171]"[2].

محاضرة 05: التفسير اللغوي في كتب لها علاقة بالتفسير اللغوي

" غريب القرآن، الاحتجاج للقراءات، شرح دواوين العرب، كتب الأدب"

أولاً: كتب غريب الحديث

كتبَ العلماءُ في غريبِ الحديثِ كما كتبوا في غريبِ القرآنِ، وممن كتب فيه: النَّضرُ بن شُميل (ت:203)، وقُطْرُبُ (ت:206)، والفرَّاءُ (ت:207)، وأبو عبيدةَ (ت:210)، وغيرهم من علماء اللُّغةِ[3].

_ 1

_ 2

_ 3

وقدْ طُبِعَ في هذا العلمِ، كتابُ أبي عبيد القاسم بن سلام (ت:224)، وكتاب ابن قتيبة (ت:276)، وكتاب إبراهيم الحربي (ت:285)، وكتاب الخَطَّابِيّ (ت:388)، وغيرها[1]، وقد كان البحثُ في التَّفسيرِ اللُّغويّ فيها، كما هو في معاجمِ كتبِ اللُّغةِ، أي: أنها تبحثُ في دلالةِ الكلمةِ، والاستشهادِ لها بكلامِ العربِ من شعرٍ أو نثرٍ، إنْ وُجِدَ[2].

كما تُورِدُ هذه الكتبُ القراءاتِ القرآنيةَ: شاذَّها ومتواترَها، وتوجِّه كلَّ قراءةٍ مع نسبها إلى من قرأ بها، ومن ذلك:

في قوله تعالى: {إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ} [الأنبياء: 98]، قال الحربي (ت:285): "أخبرني أبو عمر، عن الكسائيِّ: قرأ ابن عباس: حَضَبُ، وقرأ عليٌّ: حَطَبُ، والقراءُ حَصَبُ، ويقال: حَصَبُ جهنَّمَ وحَضَبُ، والحَضَبُ والحَصَبُ: ما حُصِبت به النارُ، وعن الفراء: الحَضَبُ: كلُّ ما هَيَّجْتَ به النَّارَ، وأوقدتَّها به، فهو حَضَبٌ"[3].

وكانَ النَّقلُ عن اللُّغويّين ظاهراً في هذه الكتبِ، كما نقلُوا عن السَّلفِ تفسيراتهم، وكان أكثرَهم اهتماماً بنقلِ تفسيرِ السَّلفِ وإسنادِها إليهم إبراهيمُ[4] الحربيُّ (ت:285)، بل كانت نقولُه عنهم أكثرَ من نقولِه عن اللُّغويّين، وهذا مما يتميَّزُ به عن غيره من كتب غريب الحديث.

ومن أمثلةَ التَّفسيرِ اللُّغويّ من كتابِ غريبِ الحديثِ، لأبي عبيدٍ القاسمِ بنِ سلامٍ (ت:224)، وكتابِ غريبِ الحديثِ، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ إسحاقَ الحربيّ (ت:285)، قالَ أبو عُبَيد (ت:224): "... فالقواعدُ: هي أصولُها المعترِضَةُ في آفاقِ السَّماءِ، وأحسِبُها مُشبَّهةً بقواعدِ البيتِ، وهي حيطَانُهُ، الواحدةُ مِنْهَا: قاعدةٌ، قالَ اللهُ عزّ وجل: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ} [البقرة: 127]، وأما البواسِقُ: ففروعُها المستطيلَةُ إلى وسطِ السَّماءِ، وإلى الأفقِ الآخرِ، وكذلكَ كُلُّ طويلٍ، فهو باسقٌ، قال اللهُ تباركَ وتعالى: {وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ} [ق: 10]"[5].

---

1 -

2 -

3 -

4 -

5 -

ثانياً: كتب الاحتجاج للقراءات

الاحتجاجُ للقراءةِ: تخريجُ ما جاءَ في القرآنِ، وبيانُ وجهِه في كلامِ العربِ، وقدْ يكونُ بيانَ طريقةِ أداءٍ، أو تصريفِ كلمةٍ، أو إعرابٍ، أو بيانَ معنىً، والذي يخصُّ التَّفسيرَ اللُّغويَّ من علمِ الاحتجاجِ للقراءةِ، ما يتعلَّقُ ببَيان المعنى، ويقعُ ذلكَ في الغالب حينما يَرِدُ في الآيةِ قراءتانِ مختلفتانِ في النُّطقِ، ويكونُ لِكُلِّ واحدةٍ منهما معنىً يخالفُ معنى القراءة الأخرى[1]، ولقد كان الاحتجاجُ للقراءةِ قديماً وهو منثوراً في كتبِ التَّفسيرِ ومعاني القرآنِ وغريبِه وغيرِها، ثمَّ ألَّفَ جمعٌ من العلماء فيه استقلالاً؛ منهم: أبو منصور الأزهريُّ (ت:370)، وابن خالويه (ت:370)، وأبو عليٍّ الفارسي (ت:377)، وابن جني (ت:392)، وغيرهم، ومن أمثلةً اختلافِ القراءاتِ التي يختلفُ بها المعنى[2]:

قولُه تعالى: {وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ} [التكوير: 24]، حيثُ قرئت بالضَّادِ وبالظَّاءِ، قال ابنُ خَالَوَيه (ت:370): "قرأ ابنُ كَثِيرٍ وأبو عمرو والكسائي: (بِظَنِينٍ) بالظَّاءِ؛ أي: بِمُتَّهَمٍ، يقالُ: بئرٌ ظنينٌ: إذا كانَ لا يوثقُ بها.

وقرأ الباقون: (بِضَنِينٍ) بالضَّادِ؛ أي: ببخيل؛ أي: ليسَ بخيل[3] بالوحي بما أنزلَ اللهُ منَ القرآنِ فلا يكتُمُهُ أحداً، تقولُ العربُ: ضَنَنْتُ بالشيءِ أَضِنُّ به: إذا بَخِلْتُ به، وينشد:

مَهْلاً أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتَ مِنْ خُلُقِي *** إِنِّي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنُّوا[4]

والمقصودُ أنَّ كتبَ الاحتجاجِ للقراءاتِ تُدرِجُ شيئاً من التَّفسيراتِ اللُّغويةِ التي تتناسبُ مع طبيعةِ بحثِها.

ثالثاً شروح دواوين الشعر

تعتبرُ شروحُ دواوينِ الشِّعْرِ أحدَ المصادرِ اللُّغويَّةِ في بيانِ معاني الألفاظِ؛ لأنَّ الشَّارحَ يَعْمَدُ إلى ألفاظِ شِعْرِ الشَّاعرِ ويبين معانيها، ولو جُمِعَتْ شروحُ هذه الألفاظِ لكوَّنَتْ معجماً يُرادفُ المعاجمَ الموجودةَ[5]، وطريقتهم لا تخرجُ – في الغالب– عنْ طريقةِ أصحابِ المعاجمِ، كما أنَّ الألفاظَ القرآنيَّةَ المشروحةَ قليلةٌ؛ لأنها ليستِ الأصلَ في الشَّرحِ، بل تَرِدُ استطراداً عندَ ذِكْرِ لفظِ الشَّاعرِ المشروحِ[6]، ومنْ أمثلةِ ذلكَ:

_ 1
_ 2
_ 3
_ 4
_ 5
_ 6

1. في قولِ ذي الرُّمَّةِ (ت:117) [1].

هَلْ تَعْرِفُ الْمَنْزِلَ بِالْوَحِيدِ *** ثَغْراً عَفَاهُ أَبَدَ الأَبِيدِ

قال شارحُ الديوانِ: أحمدُ بنُ نصرٍ الباهليُّ (ت:231): "الوحيد: مكانٌ، والأبد: الدَّهر، قال: دَهْرُ الدُّهورِ، عَفَاهُ: دَرَسَهُ، وعَفَا، في غيرِ هذا الموضعِ: زَادَ، قَالَ تعالى: {حَتَّى عَفَوْا} [الأعراف: 95]؛ أي: كَثُرُوا".

2. وقال في قولِ ذي الرُّمَّةِ (ت:117):

وَلَبَّس بَينَ أَقْوَامٍ، فَكُلٌ *** أَعَدَّ لَهُ السِّفَارَةَ الْمِحَالاَ

قال: "اللَّبسُ: الاختلاطُ، والسِّفارة: الصُّلحُ بين القومِ، يقالُ: سَفَرَ يَسْفُرُ سِفَارَةً، ويروى: الشَّغَازِبَ؛ أي: الكيدَ والخصومةَ، والمِحَالُ: الجدالُ، قالَ اللهُ: {وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ} [الرعد: 13]، وأصلُهُ: المُكَاظَّةُ والأخذُ بالنَّفْسِ"[2].

رابعاً كُتُبُ الأدَبِ

تشتملُ كتبُ الأدبِ على عِدَّةِ مصنفاتٍ؛ ككتبِ الأمالي، وكتب مجالسِ العلماءِ، وغيرِها[3]، ومن أمثلةً التفسيرِ اللُّغويّ منْ بعضِ هذه الكتبِ:

1 – قال عمرو بن بحرٍ الجاحظ (ت:255): " وأنشدَ للحارثِ بن حِلِّزَةَ اليَشْكُرِيّ:

لاَ أَعْرِفَنَّكَ إنْ أَرْسَلْتَ قَافِيَةً *** تُلْقِي المَعَاذِيرَ إنْ لَمْ تَنْفَعِ العِذَرُ

إنَّ السَّعِيدَ لَهُ فِي غَيرِهِ عِظَةٌ *** وَفِي التَّجَارُبِ تَحْكِيمٌ وَمُعْتَبَرُ

ومعنى المعاذيرِ هنا غيرُ معنى قول اللهِ تباركَ وتعالى في القرآنِ: {بَلِ الإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ} {وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ} [القيامة: 14، 15]، والمعاذيرُ هنا: السُّتورُ"[4].

2 – وقال المُبَرِّدُ (ت:285): "والودْقُ: المَطَرُ، يقالُ: وَدَقَتِ السماءُ يا فتى وَدْقاً، قالَ عزّ وجل: {فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلاَلِهِ} [النور: 43، الروم: 48] ...".

[1] _

[2] _

[3] _

[4] _

3 – وقال: "... فإذا قلت: اِنْجَابَ، فمعناهُ: اِنْشَقَ، يقال: المِجْوَبُ، للحديدةِ التي يُثْقَبُ بها العسيبُ، ويقال: جُبْتُ البلادَ؛ أي: دخلتُها وطوفتُها، وفي القرآنِ: {وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ} [الفجر: 9]؛ أي: شَقُّوهُ"[1]، وهذا الأسلوبُ في التفسيرِ اللُّغويّ كثيرٌ في كتبِ الأدبِ، ولكنه على تفاوتٍ بينها في القِلَّةِ والكثرةِ[2].

المحور الثاني: التفسير اللغوي –اختلاف المفسرين–

01– الألفاظ القرآنية:

لمَّا كان التَّفسيرُ اللُّغويُّ من أكبر المصادر التفسيريَّة، فإنَّه سيكونُ له أثرٌ كبيرٌ في التَّفسيرِ، والألفاظَ القرآنيَّةَ، على قسمين[3]:

القسمُ الأولُ: اللَّفظُ الذي لا يحتملُ إلاَّ معنًى واحداً، وهو إمَّا ألاَّ يخفى على أحدٍ من العربِ؛ كالأرضِ، والسَّماءِ، والضَّحِكِ، والخَشِّ، والأساسِ، والنَّبأ، وغيرِها من الألفاظِ العامَّةِ التي لا يجهَلُهَا العربِيُّ، وإمَّا أنْ يكونَ فيه غرابةٌ على بعضِ النَّاسِ، ولكنَّه ـ كذلك ـ لا يحتملُ إلاَّ معنًى واحداً؛ كالتَّبَابِ، والأحْقَافِ، والشَّانِئ وغيرِها[4].

القسمُ الثاني: اللَّفظُ الذي يحتملُ أكثرَ من معنًى في وَضْعِ اللُّغةِ؛ كالقُرْءِ، وعَسْعَسَ، والعَتِيقِ، والحَرْدِ، والمَمْنُونِ، وغيرِها، وهذا القسمُ هو الذي تَبْرُزُ فيه آثارُ التَّفسيرِ اللُّغويّ: لأنَّ اللَّفظَ الذي لا يحتملُ إلاَّ معنًى واحداً لا يمكنُ أنْ يُتَصَوَّرَ فيه وقوعُ الخلافِ، ولهذا الاحتمال اللغوي وجهين من التأثير في التفسير هما[5]:

الأوّل: يمكنُ أنْ يُوصَفَ بأنَّه سلبيٌّ؛ لأنَّ فيه استعمالاً لهذا الاحتمالِ في الانحرافِ بالتَّفسيرِ إلى غيرِ المعنى المرادِ والصَّحيحِ، وسببُ ذلك: أنَّ المرءَ يعتقدُ، ثمَّ يبحثُ في الاستدلالِ لهذا المعتقَدِ، فيجدُ في مجازِ اللُّغةِ وقليلِها وشاذِّها ما يكونُ دليلاً له، فيتمسَّكُ به، ويتركُ القولَ الذي هو أقربُ منه ظاهراً وحقيقةً[6].

الثاني: يمكنُ أنْ يُوصَفَ بأنَّه الجانبُ الإيجابيُّ، وهو هذه الاحتمالاتُ اللُّغويَّةُ التي أثْرَتْ التَّفسيرَ بسببِ اختلافِ فُهُومِ المفسِّرينَ فيها، وهذه الاحتمالاتُ قدْ تكونُ الآيةُ قابلةً لها بلا تضادٍّ، وقد لا تكونُ كذلك، ولكُلٍّ حُكْمُهُ من

[1]
[2]
[3]
[4]
[5]
[6]

حيثُ القبولُ والرَّدُّ[1].

02- الاختلافِ في التفسير:

نشأ الخلافُ في التَّفسيرِ نتيجةً للاجتهادِ فيه، وقد يكونُ الخلافُ بسببِ الاختلافِ في اعتمادِ المصدرِ، فهذا يفسِّرُ معتمداً على حديثٍ نبويٍّ، وذاك يفسِّر معتمداً على اللُّغةِ، كما قدْ يحدثُ الخلافُ في الاعتمادِ على المصدرِ الواحدِ، وأكثرُ ما يقعُ ذلك في مصدرِ اللُّغةِ، وذلك راجعٌ إلى الاحتمالِ اللُّغويِّ الذي يَرِدُ على النَّصِّ القرآنِيِّ[2].

ومن جملة الأسباب التي نشأ الخلافَ في التَّفسيرِ اللُّغويِّ بسببها اختلاف دلالةِ اللَّفظِ في اللُّغةِ، سنتطرق منها لما يلي: الاختلافُ بسببِ الاشتراكِ اللُّغويِّ في اللَّفظِ، الاختلافُ بسببِ التَّضادِّ في دلالةِ اللَّفظِ، الاختلافُ بسببِ مخالفةِ المعنى الأشهرِ في اللَّفظِ، الاختلافُ بسببِ أصلِ اللَّفظِ واشتقاقِهِ، الاختلافُ بسببِ النظرِ إلى المعنى القريبِ المتبادرِ للذهنِ والمعنى البعيدِ لِلَّفظِ، وهناكَ اختلافٌ بسببِ الاختلافِ في القراءةِ، وهو لا يدخلُ في هذا البابِ، وإن كانَ يعتمدُ على الدلالةِ اللُّغويَّةِ؛ لأنَّ هذا الاختلافَ واقعٌ في لفظينِ: لكلِّ لَفْظٍ منهما معنى يغايرُ المعنى الآخرَ، بخلافِ ما نحن بصددِهِ هنا، إذ للَّفْظِ الواحدِ أكثرُ من معنًى[3].

ومنْ أمثلةِ الاختلافِ بسببِ القراءةِ: قولُه تعالى: {هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ} [يونس: 30] حيثُ وَرَدَ في لفظِ (تبلوا) قراءتانِ: تتلوا بالتاء، وتبلوا بالباء.

قال الأزهري (ت:370): " فمنْ قرأ: تبلوا، فمعناه: تَخْبُرُ؛ أي: تَعْلَمُ كلُّ نفسٍ ما قدَّمت، ومنْ قرأ: تتلوا بتاءين، فهو منَ التِّلاوةِ؛ أي: تَقْرَأُ كلُّ نفسٍ، ودليل ذلك قولُه: {اقْرَا كِتَابَكَ} [الإسراء: 14].

وقالَ بعضُ المفسرينَ ، في قوله: تتلوا: تَتْبَعُ كلُّ نفسٍ ما أسلفتْ؛ أي: قدمتْ منْ خَيرٍ أو شَرٍّ"[4].

إنَّ القراءتينِ في هذا المثالِ مختلفتانِ في النُّطْقِ، وتبعَهُ اختلافُ تفسيرِهما، ولذا صارتْ كُلُّ قراءةٍ كأنَّها آية مستقلَّةٌ عن أختها[5]، أمَّا ما وردَ من اختلافِهِم في مدلولِ: تَتْلُوا، بأنّه: تَتْبَعُ أو تَقْرَأُ، ففيه اختلافٌ في دلالةِ لفظٍ واحدٍ في صورةٍ واحدةٍ[6].

_ 1
_ 2
_ 3
_ 4
_ 5
_ 6

محاضرة 06: اختلاف المفسرين في التفسير اللغوي –الاشتراك اللغوي في اللفظ أنموذجا–

01– ألفاظُ العربِ: تردُ على ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: اختلافُ اللَّفظينِ لاخْتِلافِ المعنيينِ، وهذا هو الأعمُّ الأغلبُ في ألفاظِ العربِ؛ كقولك: الرَّجُلُ والمرْأَةُ، واليَومُ واللَّيلَةُ، اختلفَ اللَّفظانِ لاختلافِ المعنيينِ.

الثاني: اختلافُ اللَّفظينِ والمعنى واحدٌ؛ مثلُ: عيرٍ وحِمَارٍ، وأتَى وجَاءَ، وفي هذا توسُّعٌ في الكلامِ وزيادةٌ في التصرُّفِ بالألفاظِ.

الثالث: أنْ يَتَّفِقَ اللَّفظُ ويختلفَ المعنى، فيكونُ اللَّفظُ الواحدُ على معنيينِ فصاعداً[1]، وهذا القسم أُطلِقَ عليه مصطلح: المشتَرَك اللَّفظي[2].

02– نماذج مختارة: ومن أمثلةُ المشتَرَكِ اللُّغويِّ الذي وقع خلافٌ في تفسيرِه في القرآنِ مايلي:

1. اختلفَ المفسِّرونَ في تفسيرِ لفظِ (النَّجْمِ) من قولِه تعالى: {وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ} [الرحمن: 6] على قولينِ:

القول الأوَّلُ: النَّجمُ: ما نَبَتَ على وجهِ الأرضِ مما ليسَ له ساقٌ، وهو قولُ ابنِ عَبَّاسٍ (ت:68)، وابن جبيرٍ (ت:94)، والسُّدِّيِّ (ت:128)، والكَلْبِيِّ (ت:146)، وسُفْيان الثَّورِيُّ (ت:161)[3].

وأمَّا اللُّغويُّونَ، فقد حكى عنهم الأزهريُّ (ت:370) قولَهم، فقال: "وأمَّا قولُه جَلَّ وَعَزَّ: {وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ} [الرحمن: 6]، فإنَّ أهلَ اللُّغةِ وأكثرَ أهلِ التَّفسيرِ قالوا: النَّجْمُ: كلُّ ما نَبَتَ على وجهِ الأرضِ مما ليسَ له ساقٌ"[4]، ومِمَّنْ نصَّ من اللُّغويِّينَ على تفسيرِ النَّجمِ بأنَّه ما لا ساق له من النبات: الفَرَّاءُ (ت:207)، وأبو عُبَيدَةَ (ت:210)، وابن قُتَيبَةَ (ت:276)[5]، والمُبَرِّدُ (ت:285)، وكُرَاعُ (ت:310)، والجَوهَرِيُّ (ت:398)، وغيرُهم.

القولُ الثاني: النَّجْمُ: نَجْمُ السَّماءِ، وبه قال: مُجَاهِدٌ (ت:104)، والحَسَنُ البَصْرِيُّ (ت:110)، وقَتَادَةُ (ت:117)، ولا يوجد من اللُّغويينَ منْ قالَ به، سوى حكايةِ بعضهم له.

---

1 –

2 –

3 –

4 –

5 –

قال الزَّجَّاجُ (ت:311): "وقد قيل: إنَّ النجم: يراد به النُّجُومُ، وهذا جائز أن يكون؛ لأن الله عزّ وجل قد أعلمنا أن النَّجْمَ يسجدُ، فقال: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ} [الحج: 18]، ويجوزُ أن يكونَ النَّجْمُ ههنا، يعني به: ما نبتَ على وجهِ الأرضِ، وما طَلَعَ من نجومِ السماءِ، يقالُ لِكُلِّ ما طَلَعَ: قد نَجَمَ"[1]، وهذا المثالُ يوضِّحُ أنَّ الخلافَ الذي وقعَ، إنما كانَ بسببِ الاشتراكِ اللُّغويِّ في دَلالةِ لفظِ النَّجْمِ، حيثُ يطلقُ النَّجمُ في لغةِ العربِ ويراد به ما نَجَمَ من الأرضِ، ويطلقُ ويرادُ به نَجْم السَّمَاءِ[2]، وإذا تأمَّلتَ هذين الوجهينِ التَّفسيريَّن، وجدتَ أنَّ لكلِّ وجهٍ منهما حَظًّا من النَّظَرِ: من حيثُ صحةُ الإطلاقِ في اللُّغةِ أوَّلاً، ثمَّ بصحة حملِهما في سياقِ الآيةِ، فالآيةُ تقبلُ هذه وتقبلُ ذاك على جهةِ التَّفسيرينِ، وهما من باب اختلافِ التَّنوُّعِ الذي تحتملُه الآيةُ بلا تضادٍّ.

قالَ الطَّاهِرُ بنُ عَاشُورَ (ت:1393): "وجُعِلَ لَفْظُ النَّجْمِ واسطةَ الانتقالِ لصلاحيتِه؛ لأنَّه يُرادُ منه: نُجُومُ السَّماءِ، وما يسمى نجماً من نباتِ الأرضِ"[3]، ومن ثَمَّ، فتفسيره بأنه ما لا ساق له يناسبُ ما بعده في الآيةِ . أي: الشَّجَر، لهذا قالَ أصحابُ هذا القولِ: النَّجْمُ: الذي ليسَ له ساقٌ، والشَّجَرُ: الذي له سَاقٌ، وتفسيره بنجمِ السماءِ يناسبُ ما قبله من الآياتِ الكونيَّةِ العلويَّةِ، وهو قولُه تعالى: {الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ} [الرحمن: 5][4].

2. اختلفَ المفسِّرونَ في لفظِ (تتلوا) من قوله تعالى: {وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ} [البقرة: 102] على قولينِ:

القول الأولُ: تتلوا: تقرأ، وقال به من السَّلفِ: ابنُ عَبَّاسٍ (ت:68)، ومُجَاهِدٌ (ت:104)[5]، وعَطَاءُ بْنُ أبي رَبَاحٍ رَبَاحٍ (ت:114)، وقَتَادَةُ (ت:117)، ومن اللُّغويين: أبو عبيدة (ت:210)، وابن قتيبة (ت:276).

القول الثاني: تتلوا: تتبع، وبه قال من السَّلف: ابن عبَّاس (ت:68)، وأبو رَزِين الأسديُّ (ت:85)، وقد بيَّنَ أبو جعفر الطبري (ت:310) هذا الاشتراك في هذا اللفظ، فقال: "ولِقَولِ القائلِ: هو يتلو كذا، في كلامِ العربِ معنيانِ[6]:

_ 1
_ 2
_ 3
_ 4
_ 5
_ 6

أحدُهما: الاتِّبَاعُ؛ كما يقالُ: تَلَوتَ فلاناً؛ إذا مشيتَ خلفَه وتَبِعْتَ أثرَهُ، كما قالَ جَلَّ ثناؤه: {هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ} [يونس: 30]؛ يعني بذلك: تتبع[1].

والآخرُ: القراءةُ والدِّراسةُ؛ كما تقولُ: فلانٌ يتلوا القرآنَ؛ بمعنى: أنه يقرؤه ويدرسُه؛ كما قال حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ:

نَبِيٌّ يَرَى ما لا يَرَى النَّاسُ حَولَهُ *** ويَتلُو كتابَ اللهِ في كلِّ مَشهَدِ

ولم يخبرْنا الله جلَّ ثناؤه، بأي معنى التِّلاوةِ كانت تلاوةُ الشَّياطينِ الذين تَلَوا ما تَلَوه من السِّحْرِ على عهدِ سُلَيمَانَ بخبرٍ يقطعُ العذرَ[2]، وقدْ يجوزُ أنْ تكونَ الشياطينُ تَلَتْ ذلك دراسةً وروايةً وعملاً، فتكونَ كانتْ متَّبِعَتَهُ بالعملِ، ودارسَتَهُ بالروايةِ، فاتَّبَعَ اليهودُ منهاجَها في ذلك، وعَمِلَتْ به، وروته"[3]، وسبب الاختلاف في هذا احتمال لفظ (تتلو) في لغة العرب لهذين المعنيين، هو ما يعرف بالاشتراك اللغوي في اللفظ.

محاضرة 07: اختلاف المفسرين في التفسير اللغوي –التضاد في دلالة اللفظ أنموذجا–

01- التَّضادّ في دلالةِ اللَّفظِ

الأضدادُ: الألفاظُ التي تأتي للمعنى وضِدِّهِ؛ كلفظِ (جَلَلٍ): للشَّيءِ العظيمِ والشَّيءِ الحقيرِ[4]، والتَّضَاد نوعٌ من المشتركِ اللَّفظيِّ، قال قُطْرُبُ (ت:206): "الوجهُ الثالثُ: أن يتَّفقَ اللَّفظُ ويختلفَ المعنى، فيكونُ اللَّفظُ الواحدُ على معنيينِ فصاعداً ... ومن هذا: اللَّفظُ الواحدُ الذي يجيءُ على معنيينِ فصاعداً "[5].

وقد اعتنى علماءُ اللّغةِ بهذه الظَّاهرةِ اللُّغويَّة في كلامِ العربِ، فألَّفوا فيها المؤلفاتِ، منهم: قُطْرُبُ (ت:206)، وأبو عبيدة (ت:210)، والتَّوَّزِيُّ (ت:233)، وابنُ السِّكِّيتِ (ت:244)، وأبو حاتم (ت:255)، وابنُ الأنباريِّ (ت:328)، وغيرُهم.

ولم تَخْلُ هذه المؤلَّفاتُ من الأمثلةِ القرآنيَّةِ التي فُسِّرَت على هذه الظَّاهرةِ اللُّغويَّةِ، ولكنَّ الملاحظَ أنَّ بعضَ الأمثلةِ التي ذكرُوها من الأضدادِ لم يقعْ فيها خلافٌ بين المفسِّرينَ، وإنْ كانَ اللَّفظُ يأتي للمعنى وضِدِّهِ، لكن[6] أحد معانيه

1 _
2 _
3 _
4 _
5 _
6 _

جاءَ في غيرِ القرآنِ، أو يجيءُ في موضعين من القرآنِ، ولكلِّ موضعٍ معنى يخالفُ الآخرَ ويُضادُّه، ومنْ ذلكَ: لفظُ (الظَّنِّ)، حيثُ يُستعملُ عندَ العربِ للشَّكِّ واليقينِ.

وقدْ وردَ في القرآن بالمعنيين، في موضعينِ مختلفينِ، قال ابنُ الأنباريِّ (ت:328): "فأمَّا معنى الشَّكِّ فأكثرُ من أن تُحصَى شواهدُه، وأمَّا معنى اليقين، فمنه قولُ اللهِ عزّ وجل: {وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نُعْجِزَ اللَّهَ فِي الأَرْضِ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا} [الجن: 12]، معناه: عَلِمْنَا. وقالَ جَلَّ اسمُهُ: {وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا} [الكهف: 53]، معناه: فَعَلِمُوا بغيرِ شَكٍّ ..."[1]، والمقصودُ أنَّ هذا اللَّفظَ، وإنْ كانَ من الأضدادِ، لم يقعْ بين المفسِّرينَ خلافٌ فيه في موضعٍ واحدٍ.

02- نماذج مختارة:

من أمثلةُ أحرفِ الأضدادِ التي وقعَ فيها خلافٌ مايلي:

1. اختلفَ المفسِّرونَ في لفظِ (القُرْءِ) في قولِه تعالى: {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة: 228]، على قولينِ[2]:

القولُ الأولُ: الحَيضُ، وبه قالَ عُمَرُ بن الخَطَّابِ (ت:23)، وعَلِيُّ بن أبي طالبٍ (ت:40)، وعبد اللهِ بنُ مسعود (ت:35)، وأبو مُوسَى الأشعريُّ (ت:44)، وأُبَيُّ بنُ كعبٍ (ت:32)، وابنُ عباس (ت:68)، وسعيدُ بن جبيرٍ (ت:94)، ومجاهدٌ (ت:104)، والضَّحَّاكُ (ت:105)، وعكرمةُ (ت:105)، وقتادةُ (ت:117)، والسُّدِّيُّ (ت:128)، وغيرهم[3]

القولُ الثاني: الطهر، وبه قالَ زيدُ بنُ ثابتٍ (ت:45)، وعائشةُ بنت الصِّدِّيقِ (ت:58)، ومعاويةُ بنُ أبي سفيانَ (ت:60)، وعبدُ اللهِ بنُ عمرَ بن الخطاب (ت:74)، وأبانُ بنُ عثمانَ بنِ عفانَ (ت:105)، وسالمُ بنُ عبدِ اللهِ (ت:106)، والزهريُّ (ت:124)، وغيرُهم[4].

وقدْ حكى اللُّغويُّونُ الذينَ كتبوا في معاني القرآنِ وغريبِهِ القولينِ، وممنْ حكاهُما: أبو عبيدة (ت:210)، وابن قتيبة (ت:276)، والزَّجَّاجُ (ت:311) (6)، وابنُ عُزَيزٍ (ت:330)، كما حكاهما أصحابُ كُتُبِ الأضدادِ، وكتبُ

[1]
[2]
[3]
[4]

المعاجمِ اللُّغويةِ[1].

وسببُ الاختلافِ التَّضادُّ في كلمةِ القُرءِ، وهي من الألفاظِ اللُّغويَّةِ التي لها أثرٌ في الحُكْمِ الشَّرعيِّ (علم الفقه)[2]؛ لأنَّ[3] المطلوبَ من المرأةِ المطلَّقَةِ أنْ تتربَّصَ ثلاثةَ أطهارٍ، أو ثلاثَ حِيَضٍ، ولما كانت المسألةُ متعلِّقةً بحُكْمٍ شرعيٍّ كَثُرَ ورودُ أعيانِ العلماءِ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ في هذه المسألةِ، وهذا ظاهرٌ في الآياتِ المتعلّقةِ بالأحكامِ، حيث تجدُ أقوالَ الفقهاءِ منهم مذكورةً مع أقوالِ المفسِّرينَ.

2. اختلفَ المفسِّرونَ في لفظِ (عَسْعَسَ) من قوله تعالى: {وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ} [التكوير: 17] على قولينِ:

القولُ الأولُ: أدبرَ، وممَّنْ قالَ به منَ السَّلفِ: عليٌّ (ت:40)، وابنُ عَبَّاسٍ (ت:68)، والضَّحَّاكُ (ت:105)، وقتادةُ (ت:117)، وابنُ زيدٍ (ت:182)، واختاره الطبريُّ (ت:310)، وزعمَ الفَرَّاءُ (ت:207) أنَّ المفسرينَ أجمعُوا على هذا القولِ!.

القول الثاني: أقبلَ، وممن قال به من السَّلف: مجاهدُ (ت:104) (8)، والحسنُ (ت:110) (9)، وعطيَّةُ العوفيُّ (ت:111)[4]، وقدْ حَكَى هذينِ القولينِ أصحابُ كتبِ معاني القرآنِ وغريبِهِ؛ كأبي عبيدةَ (ت:210)، وابنِ قُتَيبةَ (ت:276)، والزَّجَّاجِ (ت:311)، وابنِ عُزَيزٍ، كما حكاهما أصحابُ كتبِ الأضدادِ؛ كابنِ السِّكيتِ (ت:244)، وأبي حاتم (ت:255)، وابنِ الأنباريّ (ت:328)، وكذا حكاهما بعض أصحابِ معاجمِ اللُّغةِ؛ كابنِ دُرَيدٍ (ت:321)، والأزهريّ (ت:370)، وابنِ فارسَ (ت:395)، وغيرِهم[5]، وسبب الاختلاف في هذا احتمال لفظ (عسعس) في لغة العرب لهذين المعنيين، بسبب التضاد في دلالة اللفظ.

---

1 _

2 _

3 _

4 _

5 _

محاضرة 08: اختلاف المفسرين في التفسير اللغوي –مخالفة المعنى الأشهر في اللفظ أنموذجا–

01- مخالفةِ المعنى الأشهر في اللَّفظ

يَرِدُ على اللَّفظِ في لغةِ العربِ احتمالُ الاشتراكِ، كما سبقَ، وقدْ تكونُ دلالةُ اللَّفظِ على المعنيينِ في درجةٍ قويَّةٍ من الاحتمالِ، وقبولِ السياقِ لهما، وقدْ تتفاوتُ هذه المعاني في هذا الاحتمالِ، فيكون اللَّفظُ دائراً بين معنيينِ أحدهُما أشهرُ وأظهرُ في معنى اللَّفظِ من الآخرِ، وإذا دارَ الكلامُ بينَ هذينِ، قُدِّمَ الأشهرُ والأظهرُ من معاني اللَّفظِ[1].

02- نماذج مختارة:

ومنْ أمثلةِ ذلك:

1. ذكرَ الطبريُّ (ت:310) في قوله تعالى: {وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً} [يونس: 87] أقوالاً عنِ السَّلفِ:

القول الأول: وتَرْجَمَهُ بقوله: اجعلوا بيوتَكم مساجدَ تُصَلُّونَ فيها، وذكر ذلك عن ابنِ عباسٍ (ت:68)، وإبراهيمَ النَّخَعِيِّ (ت:96)، ومجاهدٍ (ت:104)، والضَّحَّاكِ (ت:105)، وزيدِ بنِ أسلمَ (ت:136)، وأبي مالك غزوانِ الغِفَارِيِّ الكوفيّ، والربيعِ بن أنس (ت:139)[2].

القول الثاني: اجعلوا مساجدكم قِبَلَ الكعبة، وذكر ذلك عن ابن عباس (ت:68)، ومجاهد (ت:104)، والضحاك (ت:105)، وقتادة (ت:117)[3].

القول الثالث: تَرْجَمَهُ بقوله: اجعلوا بيوتكم يُقَابِلُ بعضُها بعضاً، وذكر ذلك عن سعيد بن جبير (ت:94)[4].

وقد اختار الطبريُّ (ت:310) البيوتَ المسكونةَ، فقالَ: "وأولى الأقوالِ في ذلك بالصَّوابِ، القولُ الذي قدَّمْنَا بيانه، وذلك أنَّ الأغلبَ منْ معاني البيوتِ –وإنْ كانتْ المساجدُ بيوتاً– البُيُوتُ المسكونةُ، إذا ذُكِرَتْ باسمِها المطلقِ، دونَ المساجدِ، لأنَّ المساجدَ لها اسمٌ هي به معروفةٌ وخاصٌّ لها، وذلكَ: المساجدُ، فأمَّا البُيُوتُ المطلَقَةُ بغيرِ وصلِها بشيءٍ، ولا إضافتِها إلى شيءٍ، فالبُيُوتُ المسكونةُ، وكذلكَ القبلةُ، الأغلبُ من استعمالِ النَّاسِ إيَّاها في قِبَلِ المساجدِ للصَّلواتِ.

---

1 _

2 _

3 _

4 _

فإذا كانَ ذلكَ كذلكَ، وكانَ غيرَ جائزٍ توجيهُ معاني كلامِ اللهِ إلاَّ إلى الأغلبِ من وجوهِهَا، المستعملِ بين أهلِ اللِّسانِ الذي نزلَ به، دونَ الخفيِّ المجهولِ، ما لم تأتِ دلالةٌ تدلُّ على غيرِ ذلكَ، ولم يكنْ على قولِه: (وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً) دلالةٌ تَقْطَعُ العُذْرَ بأنَّ معناه غيرُ الظَّاهرِ المستعملِ في كلامِ العربِ، لم يَجُزْ لنا توجيهُهُ إلى غيرِ الظَّاهرِ الذي وصفْنَا، وكذلك القولُ في: قِبْلَةً"[1]، والمقصودُ هاهنا أنَّ ورودَ هذه المعاني المخالفةِ للمعنى الأشهرِ في مدلولِ اللَّفظِ عندَ العربِ كانتْ سبباً في حَمْلِ بعضِ المفسرينَ الآياتِ عليها[2].

2. اختلف المفسرونَ في لفظِ (ضَحِكَتْ) من قوله تعالى: {وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ} [هود: 71] على قولين:

القولُ الأولُ: أنَّ معنى ضَحِكَتْ: الضَّحِكُ المعروفُ، وهو قولُ الجمهورِ[3]، فمنْ أهلِ التَّفسيرِ من السَّلَفِ: عبد الله بنُ عَبَّاسٍ (ت:68)، ووَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ الصَّنْعَانِي (ت:114)، وقتادةُ بن دعامة السَّدوسيُّ (ت:117)، وإسماعيلُ السُّدِّيُّ (ت:128)، ومُحَمَّد بن السائب الكلبيُّ (ت:146).

ومن أهل اللُّغةِ: أبو زكريَّا الفَرَّاءُ (ت:207)، وأبو العباس ثَعْلَبٌ (ت:291)، وأبو إسحاق الزَّجَّاجُ (ت:311)، وأبو جعفر النَّحَّاسُ (ت:338)[4].

القولُ الثاني: ضَحِكَتْ: حَاضَتْ، وقدْ وردَ عنْ بعضِ السَّلفِ منهم: ابنُ عبَّاسٍ (ت:68) ، ومجاهدُ (ت:104)، وعكرمةُ (ت:105)[5].

ومن اللُّغويِّينَ: صاحبُ كتابِ العينِ، ونقل ابن قتيبة (ت:276) القولينِ ولم يعترضْ على هذا القولِ، ونقل الطبريُّ هذا المعنى عنْ بعضِ البصريِّينَ مع شواهدِهِم عليه[6].

وقال أبو بكر بن دريد (ت:321): "وفي التَّنْزِيلِ: {وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ} [هود: 71] ذكرَ المفسِّرونَ أنَّها حَاضَتْ، قالَ أبو بكرٍ: ليسَ في كلامِهِم: ضَحِكَتْ في معنى حَاضَتْ إلاَّ في هذا"[7]، وقال أبو بكر بن الأنباريِّ

_ 1
_ 2
_ 3
_ 4
_ 5
_ 6
_ 7

(ت:328): " أنكرَ الفَرَّاءُ، وأبو عبيدةَ، وأبو عبيدٍ أنْ يكون (ضحكت) بمعنى حَاضَتْ، وَعَرَفَهُ غيرُهم، قالَ الشَّاعِرُ[1]:

تَضْحَكُ الضَّبْعُ لِقَتْلَى هُذَيْلٍ *** وَتَرَى الذِّئبَ لَهَا يَسْتَهِلُّ

قال بعضُ أهلِ اللُّغةِ: معناه: تحيضُ"، وسببُ هذا الخلافِ أنَّ المعنى الأوَّلَ . أي: الضحكَ . هو المشهورُ في دلالةِ اللَّفظِ، أمَّا الثاني فقليلٌ، ولذا أنكرَهُ بعضُ اللُّغويينَ، ولكنَّه إنكارٌ مردودٌ، إذ المثْبِتُ مُقَدَّمٌ على النَّافي، ومنْ حفظَ حُجَّةٌ على منْ لم يحفظْ[2]، وهذا القولُ، فضلاً عن ورودِهِ عنِ السَّلفِ، فإنه مُدعَّمٌ بالشَّواهدِ الشِّعريَّةِ التي تُثْبِتُهُ لغةً، وهو مع ثبوتِه لغةً أضعفُ في منَ القولِ الأوَّلِ؛ لأنَّ المعنى المشهورَ مُقدَّمٌ على المعنى القليلِ[3].

محاضرة 09: اختلاف المفسرين في التفسير اللغوي –أصل اللفظ واشتقاقه أنموذجا–

01– أصل اللَّفظ واشتقاقه:

الاشتقاقُ: أَخْذُ صِيغَةٍ مِنْ أخرى مع اتفاقِهما معنًى، ومادةً أصليةً، وهيئةَ تركيب لها؛ ليُدلَّ بالثانيةِ على معنى الأصلِ، بزيادةٍ مفيدةٍ؛ لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئةً؛ كضاربِ من ضَرَبَ، وحَذِرٌ من حَذِرَ، وهذا هو الاشتقاقُ الأصْغَرُ[4]، وهو المقصود هنا.

والاشتقاقُ عَوْدٌ باللَّفظِ إلى أصلِه ليُنْبِئَ عن معناه، وبما أنه مفيدٌ في معرفةِ أصلِ الكلمةِ، فإنّه يفيدُ كذلك في معرفةِ خطأ بعضِ التَّفاسيرِ الشَّاذَّةِ التي خرجَ بها قائلوها عن المعنى المعروفِ بسببِ دعوى باطلةٍ.

02– نماذج مختارة: من الأمثلة الوارد ذكرها في هذا الصدد مايلي:

1. ما وردَ عن بعضِهم في تفسيرِ قولِ الله تعالى: {يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ} [الإسراء: 71] بأنَّ إماماً: جمعُ أُمٍّ.

قالَ الزَمَخْشَرِيُّ (ت:538): "ومِنْ بِدَعِ التَّفاسِيرِ أنَّ الإمامَ جمعُ أُمٍّ، وأنَّ الناسَ يُدعونَ يومَ القيامةِ بأمهاتِهم، وأنَّ الحكمةَ في الدعاءِ بالأمهاتِ دونَ الآباءِ رعايةُ حَقِّ عيسى عليه السلام، وإظهارُ شَرَفِ الحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وأنْ لاَ

[1] _
[2] _
[3] _
[4] _

يَفْتَضِحَ أولادُ الزِّنَى، وليتَ شِعْرِي، أيُّهما أبدعُ: أصِحَّةُ لفظِهِ، أمْ بَهَاءُ حِكْمَتِهِ!"[1].

2. وفَسَّرَ الزَّجَّاجَ (ت:311) قولَ الله تعالى: {وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَاناً مِنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا} [الكهف: 40]، فقال: "وهذا موضعٌ لطيفٌ يحتاجُ أنْ يُشْرَحَ، وهو أنَّ الحُسْبَانَ في اللُّغةِ هو الحِسَابُ، قالَ تعالى: {الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ} [الرحمن: 5]، المعنى: بِحِسَابٍ، فالمعنى في هذه الآيةِ: أنْ يُرسِلَ عليها عذابَ حُسْبَانٍ، وذلك الحُسْبَانُ هو حِسَابُ ما كسبتْ يداكَ"[2].

وقد تعقَّبَ الأزْهَرِيُّ (ت:370) هذا القولَ، فقال: "والذي قاله الزَّجَّاجُ في تفسيرِ هذه الآيةِ بعيدٌ، والقولُ ما قاله الأخْفَشُ وابنُ الأعْرَابِيِّ وابنُ شُمَيْل، والمعنى: أنَّ اللهَ يُرْسِلُ على جَنَّةِ الكافرِ مَرَامِيَ مِنْ عَذابٍ، إما بَرَدٌ، وإمَّا حِجَارَةٌ، أوْ غيرُها مما شاءَ، فَيُهْلِكُهَا ويُبْطِلُ غَلَّتَهَا"[3].

في هذا المثال جعل الزَّجَّاجُ (ت:311) الحُسْبَانَ: جمع الحِسَابِ، والصَّحيحُ أنَّه جمعٌ، واحدتُه: حُسبانة، وهي المرامي، ويلاحظُ في هذا المثالِ أنَّ لفظَ (حِسَاب) ولفظَ (حُسْبَانَة) مفترقان في الرسمِ، وقد اتفقا في الجمعِ على صيغةٍ واحدةٍ، وهي الحُسْبَانُ، وهذا ما أحدثَ ذلك الخلافَ في تفسيرِ هذه اللَّفظةِ، وهذا يعني أنَّ هذا المبحثَ مرتبطٌ بمبحثِ المشتركِ اللَّفظيِّ من هذه الجِهَةِ[4].

محاضرة 10: اختلاف المفسرين في التفسير اللغوي

– المعنى القريب المتبادر للذهن والمعنى البعيد اللفظ أنموذجا–

01– المعنى القريب المتبادر للذهن والمعنى البعيد لِلَّفظِ

إذا كان للفظِ مدلولانِ، أحدهما قريبٌ متبادرٌ للذِّهنِ، والآخرُ بعيدٌ، وسمعْتَ متكلِّماً يتكلَّم بهذا اللَّفظِ، فإنَّ الغالبَ أن يتبادرَ إلى ذهنِكَ المعنى الظَّاهِرُ القريبُ، دون المعنى البعيدِ الذي لا يُوصَلُ إليه إلاَّ بتقليبِ النَّظرِ في المعاني المحتملةِ، فلو قالَ قائلٌ: اهْجُرْ فلاناً، لذهبَ الذِّهنُ إلى معنى التَّرْكِ، أي: اتركْهُ وصحبتَهُ، لأنَّ هذه الدِّلالةَ هي المعنى المتبادرُ القريبُ من الذِّهنِ في مدلولِ هذا اللَّفظِ، وقدْ لا يَخْطُرُ ببالِكَ أنَّ المرادَ هاهنا السَّبُ، وهو معنى آخرُ مُحْتَمَلٌ في دلالةِ هذا اللَّفظِ، والتَّفريقُ بينَ المعنى القريبِ والمعنى البعيدِ يمكنُ أنْ تكونَ كثرةُ الاستعمالِ هي المرجعَ في معرفتِهِ،

1 –

2 –

3 –

4 –

فكثرةُ استعمالِ العربِ لهذا اللَّفظِ في هذا المعنى دونَ ذاكَ يجعلُه أقربُ إلى الذِّهْنِ مِنْ غيرِه عندَ وُرُودِ الاحتمالِ عليه في سياقٍ مِنْ سِياقاتِ الكلامِ[1].

وقدْ وَرَدَتْ ألفاظٌ في القرآنِ حملَها المفسِّرونَ على معانٍ محتملةٍ فيها، غيرَ أنَّ بعضَها يكونُ أقربَ إلى الذِّهنِ مِنْ بعضٍ، لشهرتِه وكثرة استعمالِه في أحدِ معاني اللفظِ[2].

02- نماذج مختارة: من الأمثلةِ التي وقعَ خلافٌ فيها بينَ المُتَأَوِّلينَ لكتابِ الله، ما يلي[3]:

1. اختلفَ المفسِّرونَ في لفظِ الأعناقِ مِنْ قوله تعالى: {إِنْ نَشَا نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} [الشعراء: 4]، على أقوالٍ:

القولُ الأول: أعناقهم: الأَعْنَاقُ المعروفَةُ؛ أي: الرِّقَاب، ومِمَّنْ قالَ بهِ مِنَ السَّلفِ: ابنُ عَبَّاسٍ (ت:68)، ومجاهدُ بنُ جبرٍ (ت:104)، وقُتادةُ (ت:117)[4].

ومن اللُّغويِّينَ: الفَرَّاءُ (ت:207)، وأبو عبيدةَ (ت:210)، ونَسَبَهُ المُبَرِّدُ (ت:285) إلى عَامَّةِ النَّحويِّينَ، ورجَّحَهُ الطبريُّ (ت:310).

القولُ الثَّاني: أعناقهم: كُبَرَاؤهم وأشرافُهم، وقدْ نَسَبَهُ الفَرَّاءُ (ت:207) إلى مجاهد (ن:104، وقالَ به: قُطْرُبُ (ت:206)، وابنُ عُزَيْزَ (ت:330)[5].

القولُ الثَّالثُ: أعناقهم: جَمَاعَتُهُمْ، وقالَ به بعضُ اللُّغويِّينَ: صاحبُ كتابِ العينِ، وأبو زيدٍ الأنصاري[6] (ت:215)، وابنُ فَارِسَ (ت:395)، وقد نَسَبَهُ النَّحَّاس (ت:338) إلى الأخفشُ (ت:215)، كما نَسَبَهُ الأزهريُّ (ت:370) إلى أكثرِ المفسِّرين، وإذا تأملتَ هذه الأقوالَ، وجدتَ أنَّ القولَ الأوَّلَ الذي قال به السَّلفُ وجمعٌ من اللغويِّينَ أقربُ إلى الذِّهنِ مِنَ المعنيينِ الآخَرَيْنِ، وهما ـ مع كونهما محتملينِ ـ مرجوحانِ بسبب أنَّ القولَ الأوَّلَ هو الأقربُ المتبادرُ للذِّهنِ.

2. اختلفَ المفسِّرونَ في لفظِ الثِّيابِ مِنْ قَوْلِه تعالى: {وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ} [المدثر: 4] على أقوالٍ، منها:

_ 1
_ 2
_ 3
_ 4
_ 5
_ 6

القولُ الأوَّلُ: ثيابك: الثيابُ الملبوسةُ، ويكونُ ذلك بإبعادِ النجاسةِ عنها[1]، وبه قال: ابنُ عَبَّاسٍ (ت:68)، والضَّحَّاكُ (ت:105)، وعِكْرِمَةُ (ت:105)، وطَاوُسُ بنُ كَيسَانَ اليمانيُّ (ت:106)، ومحمدُ بنُ سِيرينَ (ت:110)، وعبدُ الرحمن بن زيد (ت:182)، وسُفْيَانُ بنُ عُيَينَةَ (ت:198)، والشافعيُّ (ت:204)[2].

القولُ الثَّاني: أنَّ الثيابَ: النَّفْسُ، ويكونُ ذلك بتزكيَتِها، وعبَّرَ عنها بعضُهم بقولِه: "عَمَلَكَ فَأَصْلِحْهُ، وكانَ الرَّجُلُ إذا كانَ خبيثَ العمل، قالوا: فلانٌ خبيثُ الثِّيابِ، وإذا كانَ حَسَنَ العملِ، قالوا: فلانٌ طاهرُ الثِّيابِ"، وورد هذا المعنى عن ابنِ عبَّاسٍ (ت:68)، والنَّخَعِيّ (ت:96)، وعامرٍ الشَّعْبِيّ (ت:103)، ومجاهدِ بنِ جبرٍ (ت:104)، وعَطَاءِ بنِ أبي رباحٍ (ت:114)، وقتادةَ (ت:117) [3].

وقال به منَ اللُّغويّين: الفَرَّاءُ (ت:207)، وابنُ قُتَيْبَةَ (ت:276)، والزَّجَّاجُ (ت:311)، وإذا تأملتَ هذه الأقوالَ، وجدتَ أنَّ القولَ الأوَّلَ هو القريبُ المتبادرُ للذِّهنِ، بخلافِه القولُ الثَّاني الذي هو أبعدُ منه، إذ لا يتبادرُ إلى الذهنِ إرادته، وكلا القولينِ محتملٌ في الآيةِ[4].

المحور الثالث: التفسير اللغوي –انحراف المفسرين–

01– تمهيد في تاريخ الانحراف

لا شكَّ أنَّ الانحرافَ يرتبطُ بعضُه ببعضٍ، ولا يأتي دَفْعَةً واحدةً، وقد كانَ للانحرافِ عنِ الإسلامِ أثرٌ واضحٌ في عقائدِ المسلمينَ، وبرصدِ ظاهرةِ الانحرافِ تَجِدُ أنَّ السَّبئِيَّةَ، التي أفرزت الرَّفْضَ فيما بعدُ، منْ أوائلِ الانحرافاتِ التي كانتْ تَنْخُرُ في جسمِ الأمَّةِ الإسلاميَّةِ، وكانت مزامنةً لها بدعةُ الخوارجِ ، ثمَّ ظَهرتْ بدعةُ القَدَرِيَّةِ، وكانتْ[5] هذه الانحرافاتُ في عهدِ الصَّحابةِ، ثمَّ ظهرتْ في عهدِ التَّابعينَ بدعةُ الجَهْمِيَّةِ، ثمَّ المُعْتَزِلَةِ والمُرْجِئَةِ، وننبه هنا إلى أنّ هذه الحركات كان لها آثار في تفسير القرآن، وكانت قد بنت تفسيره على ما تعتقده، فأظهر ذلك انحرافا في التفسير، وكان من جملته التفسير اللغوي[6].

_ 1

_ 2

_ 3

_ 4

_ 5

_ 6

02- اعتماد العقلِ المجرَّدِ في التَّصدِّي للزَّندقةِ:

من الملاحظِ من خلالِ تراجمِ الكتبِ أو المؤلفاتِ أنَّ بعض المعتزلةِ قد تصدّوا لهذا الانحرافِ المتزندقِ، لكنَّهم ناقشوه بعقلٍ مجردٍ غير معتمد على الشَّرعِ، أو بعقلٍ متأثرٍ بآراءٍ فلسفيَّةٍ، فأوقعَهم ذلك في مخالفاتٍ نَتَجَ عنها اعتقاداتٌ باطلةٌ، وقد كان ذلك بسببِ بعضِ الإلزاماتِ التي كانتْ نتيجةً لهذه المناقشاتِ التي لا يوجد فيها مرجعٌ يُحتَكم إليه في النِّزاعِ سوى العقلِ المُجَرَّدِ[1]، والعقلُ يختلفُ باختلافِ الثقافاتِ التي كوَّنته، لذا، فليسَ من الغريب أنْ تنشأ انحرافاتٌ عندَ المعتزلةِ بسبب الإلزاماتِ التي كانتْ تصدرُ عن النِّقاشاتِ الجدليَّةِ بين المتزندقةِ والمعتزلةِ، أو بين معتزليّ ومعتزليّ آخر، فتنشأُ لهم بسببِ تلكَ الإلزاماتِ عقيدةٌ يعتقدونَها ويدافعونَ عنها، والمعتزلةُ من أوَّلِ الفرقِ التي أعطتِ العقلَ المجرَّدَ حريَّةَ التَّسلُّطِ على النُّصوصِ، فلم يجعلوها من الثَّوابتِ التي يقيسونَ عليها[2].

03- أسباب الانحرافَ في التَّفسيرِ:

1. اعتمادُ العقلِ في الاعتقادِ والاستدلالِ[3].

2. اعتمادُ اللُّغةِ مجرَّدَةً عن غيرِها منَ المصادرِ.

3. البعدُ عنْ تفسيرِ السَّلفِ، وعدمُ الأخذِ به.

4. اتساع اللغة: ساعدَ اتِّساعُ لغةِ العربِ على الخلاف في التفسير، مع أنّه لا خلافَ في أنَّ تفسيرَ القرآنِ بلغةِ العربِ أصلٌ أصيلٌ في التَّفسيرِ، غيرَ أنَّ المرادَ هنا أنْ يكونَ تفسيرُه بمجرَّدِ ما يحتمله اللفظُ المجرَّدُ عن سائرِ ما يبين معناه، منْ نَظَرٍ إلى: المتكلِّمِ به، والمنَزَّلِ عليه، والمخاطَبِ به، وسياقِ الكلام[4]، والسَّالكُ لهذا السَّبيلِ صنفانِ:

الأوَّلُ: بعضُ أهلِ اللُّغةِ الذينَ يفسِّرونَ القرآنَ بحسبِ ما بلغَهم منْ لغةِ العربِ.

الثاني: أهلُ البِدَعِ الذين يريدونَ إثباتَ بِدَعِهم باعتمادِهم على مجازِ اللُّغةِ وسَعَتِها[5]، وأمثلة ما وردَ عند هذين الصِّنفينِ الصِّنفينِ مما فيه مخالفةٌ لتفسير السَّلفِ.

الصِّنفُ الأوَّلُ: اللُّغويُّونَ: لقد دخلَ بسببِ بعضِ هؤلاءِ اللُّغويينِ نوعانِ منَ الأقوالِ في التفسير:

_ 1

_ 2

_ 3

_ 4

_ 5

الأولُ: أقوالٌ فيها خلافٌ لأقوالِ السَّلفِ، وهي أقوالٌ فيها نظرٌ[1]، لا يمكن قبولُها معه.

الثاني: أقوالٌ فيها شذوذٌ في التَّفسيرِ، وسبب ذلكَ اعتمادُ مجرَّد اللُّغة دونَ غيرها من المصادرِ؛ أي أنَّ هذه الاختياراتِ ليس لها عِمَادٌ سوى أنها حُكِيت على أنها من لغةِ العربِ، وشأنُ هذه الأقوالِ أنها أقوالٌ مردودةٌ، وإنْ لم يُبْنَ على اختياراتِهم لها قولٌ باطلٌ في المعتقدِ؛ لأنَّه لا يلزمُ من كونِها صحيحةً في اللُّغةِ أن تكونَ صحيحةً في التَّفسيرِ.

ومنْ تلكَ الأقوالِ التَّفسيريَّةِ:

ما حكاه الأزهريُّ (ت:370) عنْ شَمِرِ بنِ حَمْدُويَه (ت:255) أنه قال: "ورُوِيَ لنا عنِ ابنِ المُظَفَّرِ، ولم أسمعْهُ لغيرِهِ، ذَكَرَ أنَّه يقال: أدركَ الشيءُ: إذا فَنِيَ[2]، وإن صحَّ، فهو في التَّأويل: فَنِيَ عِلمُهم في معرفةِ الآخرةِ، وليس لشَمِرٍ (ت:255) في صحةِ هذا التَّأويلِ سوى حكايةِ هذا المعنى في اللُّغةِ، وهذا غير كافٍ في إثباته، إذ لا يلزم من صحةِ المعنى لغةً صِحَّتُه في التَّفسير[3].

الصنف الثاني: أهل البدع: لقدْ كانَ نظرُ أهلِ البدَعِ إلى اللُّغةِ تابعاً للمُعْتَقَدِ الذي يعتقدونَه، والأصلُ عندَهم بدعتُهم، ثمَّ يبحثونَ في سَعَةِ لغةِ العربِ عمَّا يدعمُها، وإنْ كانوا يحرصونَ على إبرازِ أنَّ تأويلاتِهم لا تخرجُ عن اللُّغةِ، كما قالَ الخَيَّاطُ المعتزليُّ (ت: بعد300) في ردِّه على ابنِ الرَّاوَنْدِيّ الملحدِ (ت:298): "فهذه تأويلاتُ المعتزلةِ لِمَا تَلا منَ الآياتِ[4]، وكلُّها واضحٌ قريبٌ غيرُ خارجٍ منَ اللُّغةِ ولا مُسْتَكْرَهُ المعنى"[5]، وقال القاضي عبدُ الجَبَّارِ (ت:415): "وهكذا طريقتُنا في سائرِ[6] المتشابهِ: أنه لا بُدَّ منْ أنْ يكونَ لهُ تأويلٌ صحيحٌ يخرجُ على مذهبِ العربِ، العربِ، منْ غيرِ تكلُّفٍ وتعسُّفٍ"[7].

وهذا يدلُّ على حرصِهم على إظهارِ مساعدةِ اللُّغةِ لمذاهبِهم، بل جعلَ ابنُ جِنِّي (ت:392) في كتابه (الخصائص) باباً يخدمُ هذهِ المذاهبَ الباطلةَ، وسمَّاه: (باب ما يُؤْمِنُهُ علمُ العربيَّةِ منَ الاعتقاداتِ الدينيَّةِ)، وأدخلَ فيه نفيَ الظاهرِ والحقيقةِ مما أثبتَه اللهُ لنفسِه من الصِّفاتِ، وعَمَدَ فيها إلى المجازِ، وجعلَ هذه التأويلاتِ من سَعَةِ العربيَّةِ، فقالَ: "ولو كانَ لهمْ أُنْسٌ بهذه اللُّغةِ الشَّريفةِ، أو تَصرُّفٌ فيها، أو مُزَاوَلَةٌ لها، لَحَمَتْهُمْ السعادةُ بها، وما أصارتْهُم

[1]
[2]
[3]
[4]
[5]
[6]
[7]

الشِّقْوَةُ إليه بالبُعْدِ عنها، وسنقولُ في هذا ونحوه ما يجب مثلُه ... وطريقُ ذلكَ أنَّ هذه اللُّغة أكثرُها جارٍ على المجازِ، وقلَّما يخرجُ الشَّيءُ منها على الحقيقةِ، فلمَّا كانتْ كذلكَ، وكانَ القومُ الذينَ خوطبوا بها أعرفَ النَّاسِ بِسَعَةِ مذاهبِها، وانتشارِ أنحائها، جرى خطابُهم بها مجرى ما يألفونَهُ، ويعتادونَهُ منها، وفَهِمُوا أغراضَ المخاطِبِ لهم بها على حَسْبِ عُرْفِهم وعادتِهم في استعمالِها ...[1].

ومن الأمثلةِ التَّطبيقيَّةِ التي ذكرَها لهذه المسألةِ التي نظَّرَ لها، قولُه: "وقوله: {وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} [الزمر: 67]، إنْ شئتَ جعلتَ اليَمِينَ هنا الجارحةَ، فيكونُ على ما ذهبنَا إليه منَ المجازِ والتَّشبيهِ؛ أي: حصلتِ السَّمَاواتُ تحتَ قَدرتِهِ حصولَ ما تُحيطُ اليدُ به في يمينِ القابضِ عليه، وذُكِرتِ اليمينُ هنا دونَ الشِّمَالِ؛ لأنها أقوى اليدينِ، وهو منْ مواضِعِ ذِكْرِ الاشتمالِ والقُوَّةِ، وإن شئتَ جعلتَ اليمينَ هنا القُوَّةُ؛ كقولِهِ:

إذَا مَا رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ *** تَلَقَّاهَا عَرَابَةُ بِالْيَمِينِ

أي: بِقُوَّتِهِ وقُدْرتِهِ، ويجوزُ أنْ يكونَ أرادَ بيدِ عَرَابَةَ: اليُمْنَى. على ما مَضَى"، والمقصودُ أنَّ الأصلَ عندهم بدعتُهم، فإنْ وجدوا ما يدعمُهم منْ لغةِ العرب قالوا به، وإلاَّ استنكرُوه[2]، إذاً، فالمسألةُ عندَ هؤلاءِ مبنيةٌ على دلالةِ العقلِ، ولا حُجَّةَ في اللُّغةِ إذا دلَّت على ما يخالفُ مذهبَهم[3].

04- انحراف المبتدعة في التفسير اللغوي: ظَهَرَ انحرافُ المبتدعةِ في التَّفسيرِ اللُّغويّ في ثلاثةِ أمورٍ، هي:

1. ما يتعلقُ باللهِ تعالى وصفاتِه.

2. ما يتعلقُ ببعضِ المغيباتِ؛ كبعضِ أمورِ الآخرةِ، وما نُسِبَ للمخلوقاتِ الغيبيةِ والجماداتِ منْ إحساسٍ أو غيرِه من الأمورِ التي وُصِفَ بها العقلاءُ.

3. ما يتعلقُ بعصمةِ الأنبياءِ عليهم الصلاةُ والسلامُ[4].

وقدْ كانتْ آلَتُهُمُ اللُّغويةُ في إثباتِ بدعتِهم دلالةَ الألفاظِ، وأساليبَ الخطابِ، ودلالةَ الصيغِ، وقد طوَّعُوا اللُّغةَ لهم، حتى كأنَّها لا تخدمُ إلاَّ مذهبَهم، وإنْ لم يجدوا في قريبِ اللُّغةِ ومُتبَادرها ما يسعفُهم، عَمَدُوا إلى غريبها وشاذِّها

_ 1

_ 2

_ 3

_ 4

لإثباتِ بدعتِهم، والتَّدليلِ بها على صِحَّةِ ما ذهبوا إليه[1].

أمَّا ما يتعلق بالألفاظ، فإن كان للَّفظِ أكثرُ من مدلولٍ أخذوا بما يوافقُ مذهبَهم، وإنْ لم يسعفْهم في ذلك السِّياق والمعنى، فإن لم يجدوا في اللَّفظِ دلالات متعددةً، حَرَفُوه إلى مدلولِ ما يشابهه في الرَّسم، وإن خالفه في المعنى، فإن لم يجدوا ذلك، أحدثوا له دلالة غيرَ معروفةٍ في لغةِ العربِ[2].

المحور الرابع: قواعد في التفسير اللغوي

وفيه:

أولاً: كل تفسير لغوي وارد عن السلف يحكم بعربيته، وهو مقدم على قول اللغويين.

ثانياً: إذا ورد أكثر من معنى لغويٍّ صحيح تحتمله الآية، جاز تفسير الآية بها.

ثالثاً: لا يصح اعتماد اللغة وحدها دون غيرها من المصادر التفسيرية.

رابعاً: لا تعارض بين التفسير اللغوي والتفسير على المعنى[3].

أولاً: كلُّ تفسيرٍ لغويٍّ واردٍ عن السَّلفِ يُحكمُ بعربيَّته وهو مقدَّمٌ على قولِ اللُّغويين

ترتبطُ هذه المسألةُ بزمن الاحتجاجِ اللُّغويّ، ولا توجد اشارة إلى[4] تفصيلِ منْزلة تفسيراتِ طبقاتِ السلفِ في الاحتجاج اللُّغويّ، سوى الإشارة إلى قبولِ تفسيرِ الصَّحابيّ والاحتجاجِ به، ومفسِّرو السَّلفِ على قسمينِ:

قسمٌ عاصر زمن الاحتجاجِ اللُّغويّ، كالصحابةِ والتَّابعينَ؛ كزِرّ بنِ حُبيشٍ (ت:83)، والشَّعبيّ (ت:103)، والحسنِ (ت:110)، وغيرِهم، وهؤلاءِ كغيرِهم من العربِ الذينِ نُقلتْ أقوالُهم واحتُجَّ بها[5].

وقسمٌ عاصرَ اللُّغويّينَ الأوائل الذينَ دوَّنوا اللُّغةَ، كالكلبيّ (ت:146)، ومقاتلِ بن سليمانَ (ت:150)، وسفيانَ الثَّوريّ (ت:161)، ومالك بن أنس (179)، وابن زيد (ت:182)، وأقلُّ أحوالِ هؤلاءِ أن يكونوا نَقَلَةً لمعاني الألفاظِ العربيَّةِ التي في القرآنِ، فحالُهم في مثلِ هذا كحالِ من عاصرَهم من اللُّغويّينَ الذين يحكونَ لغةَ العربِ،

_ 1

_ 2

_ 3

_ 4

_ 5

وينسبونَ إليها دلالاتِ الألفاظ، ومع أنَّ بعضَهم كانَ غيرَ عربيِّ الأصلِ، فإنكَ لا تجدُ أحداً من العلماء أنكرَ عليهم تفسيرَ القرآن العربيِّ على عربيَّتِه، ومنْ أمثلةِ هؤلاء المفسِّرينَ[1]، مولى ابن عباس: عِكْرِمَةُ (ت:105)، وأصلُه بربريٌّ، وكانَ يفسِّرُ القرآنَ بلغة العربِ ويحتجُّ بأشعارِها، ولا تجدُ أحداً عابَ عليه بَرْبَرِيَّتَهُ، ولم يحتجَّ بتفسيرِه لأجلِ هذا الأصلِ البربريِّ، بل كان مُقدماً في علمِ التَّفسيرِ[2]، ثمَّ إنهم يفسرون القرآن العربيَّ بالعربيَّةِ، ولم يُؤثَرْ عنهم أنهم فسروه بغيرها، فأقلُّ ما يقالُ فيهم أنهم ناقلونَ لِلُغَةِ العربِ، وهم ثِقَةٌ في ذلكَ، فقبولُ ما فسَّروا به على أنه لغةٌ يمكنُ أنْ يدخلَ من هذا البابِ، وإنَّ ممَّا يُسْتَانسُ به في هذه المسألةِ أنَّ أهلَ اللُّغةِ ينقلونَ بعضَ أقوالِهم ويشرحونَ غريبَها[3]، ويبنى على ذلك، أنَّ ما ورد عن هؤلاء السلف الكرام من تفسير ألفاظِ القرآن، أو فهمِهم له، فإنه جارٍ على لغة العرب، وهو حجة يجب الاحتكام إليه، ولا يصحُّ ردُّه ولا الاعتراضُ عليه[4].

وقد نبَّه إلى هذا أبو النَّصْرِ السَّمَرْقَنْدِي في كتابِه (المدخل لعلم تفسيرِ كتاب الله تعالى)، فجعلَ فيه باباً بعنوانِ: (ما جاءَ عنْ أهلِ التَّفسيرِ ولا يوجدُ له أصلٌ عندَ النَّحويين ولا في اللغةِ[5]، وقد ذكرَ أمثلةً لهذه المسألةِ، ومنها: "... كما جاءَ عن الأئمَّةِ في تفسيرِ بعضِ الآياتِ مما يشكلُ على أهلِ اللُّغة أصلُها وبناؤها؛ كقوله تعالى: {وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ} [هود: 71]، قالَ بعضُ المفسِّرينَ: معناه: حَاضَتْ، فأينَ مَحَلُّ حاضتْ منْ ضَحِكَتْ في اللُّغةِ؟! إلاَّ ما حُكِيَ منْ بعضِ أهلِ اللُّغةِ أنه قالَ: ضَحِكَتِ الأرنبُ: إذا خرجَ مِنْ قُبُلِهَا دَمٌ، كان هذا استعارةً من ذلك".

وفي تفسيرِ قولِه تعالى: {فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ} [يوسف: 31] ذَكَرَ الأزهريُّ (ت:370) قولاً عن ابنِ عباسٍ (ت:68)، وهو: (أكبرنه: حِضْنَ)، ثمَّ قال: "فإنْ صَحَّتِ الرِّوايةُ عنِ ابنِ عباسٍ سَلَّمْنَا له، وجعلْنَا الهاءَ في قولِه: (أَكْبَرْنَهُ) هاءَ وَقْفَةٍ، لا هاءَ كنايةٍ "، ولهذا فإنَّكَ تَجِدُ بعضَ اللُّغويينَ يذكرُ أنَّ بعضَ الألفاظِ لم تُعرفْ دلالتُها[6]إلاَّ عنِ عنِ المفسِّرينَ، ومثال ذلكَ:

1. التَّفَثُ في قوله تعالى: {ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ} [الحج: 29]، فقدْ ذكرَ أبو جعفر النَّحاسُ (ت:338) قولَ ابنِ عباسٍ (ت:68): "التَّفَثُ: الحَلْقُ والتَّقصيرُ، والرَّمْيُ، والذَّبحُ، والأخذُ منَ الشارِبِ واللِّحْيَةِ، ونتفُ الإبطِ، وقَصُّ

_ 1

_ 2

_ 3

_ 4

_ 5

_ 6

الأظافرِ"، ثمَّ قالَ أبو جعفر النَّحاسُ (ت:338): "وكذلكَ هو عندَ جميعِ أهلِ التَّفسيرِ؛ أي: الخروجُ منَ الإحرامِ إلى الحِلِّ. لا يعرفُه أهلُ اللُّغةِ إلاَّ منَ التَّفسيرِ"[1].

2. الرَّبَّانِيُّونَ في مثل قولِه تعالى: {وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ} [آل عمران: 79]. قالَ أبو عبيدةَ (ت:210): (لَمْ يَعرفوا الرَّبَّانِيِّينَ)، يقصدُ أبو عبيدةَ (ت:210) بقوله: (لم يعرفوا): أهلَ اللغةِ، قالَ أبو عبيدٍ القاسمُ بنُ سلامٍ (ت:224): وأحسبُ الكلمةَ ليستْ بعربيةٍ، إنما هي عَبْرَانِيَّةٌ[2].

ثانياً: إذا ورد أكثر من معنى لغوي صحيح تحتمله الآية بلا تضادٍ، جاز تفسير الآية بها

ترجعُ هذه القاعدةُ إلى احتمالِ النَّصِّ القرآنِيّ لأكثرَ من معنى، وهذه المسألةُ ترتبطُ بأصلينِ مهمَّينِ منْ أصولُ التَّفسيرِ، وهما: أسبابُ اختلافِ المفسِّرينَ، وأنواعُ هذا الاختلافِ[3]، أمَّا أسبابُ الاختلافِ، فظاهرٌ أنَّ الذي يتعلقُ بهذه الدراسةِ منها ما كانَ بسببِ اللُّغةِ، وما فيها منْ تَعَدُّدِ مَعَانٍ قدْ يحتملُها النَّصُّ، وأمَّا أنواع الاختلافِ، فيحسنُ بسطُها لتتَّضح علاقةُ الموضوعِ بها، فنقول:

التَّفسير: إمَّا أنْ يكونَ مجمعاً عليه، وإمَّا أنْ يكونَ فيه اختلاف، والمجمعُ عليه لا يَرِدُ عليه الاحتمالُ، وإنما يردُ الاحتمالُ في ما يقعُ فيه الاختلافُ، والاختلافُ قسمانِ: الأوَّلُ: أنْ ترجعَ الأقوالُ فيه إلى معنًى واحدٍ، والثاني: أنْ ترجعَ الأقوالُ فيه إلى أكثرَ من معنًى[4]، ومثال ذلك:

القسم الأول: أن ترجع الأقوال فيه إلى معنًى واحدٍ: وهذا القسمُ يندرجُ تحته نوعان من الاختلافِ، هي:

الأوَّل: أنْ يكونَ في اللَّفظِ المُفَسَّرِ عمومٌ، فَيَذْكُرُ مُفَسِّرٌ فَرْداً منْ أفرادِ العُمُومِ، ويَذْكُرُ غيرُه فرداً آخرَ، ومثالُ ذلكَ تفسيرُ لفظِ: النَّعيمِ من قولِه تعالى: {ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ} [التكاثر: 8]، فقدْ وردَ فيه أقوالٌ، منها:

1. الأَمْنُ والصِّحَّةُ، عنِ ابنِ مسعودٍ (ت:35)، والشَّعبِيّ (ت:103)، ومجاهدٍ (ت:104)، وسفيانَ الثوريّ (ت:161).

2. صِحَّةُ الأبدانِ والأسماعِ والأبصارِ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ (ت:68)، والحسنِ البصريّ (ت:110)[5].

_ [1]
_ [2]
_ [3]
_ [4]
_ [5]

وإذا تأملتَ هذه التَّفسيراتِ، وجدتَها ذَكَرَتْ فرداً من أفرادِ النَّعيم، لا على سبيلِ قَصْرِ المعنى العامّ عليه، بلْ للإشارةِ إلى فردٍ منْ أفرادِه فيه، وللدلالةِ به على باقيها، ومنْ ثَمَّ، فالنَّعيمُ يشملُ كلَّ ما يتنعَّمُ به الإنسانُ من نعمِ الدنيا، قال الطبريُّ (ت:310): "والصَّوابُ منَ القولِ في ذلكَ أنْ يقالَ: إنَّ اللهَ أخبرَ أنَّه سائلٌ هؤلاءِ القومَ عن النَّعِيمِ[1]، ولم يُخَصِّصْ في خبرِهِ أنَّه سائلُهم عنْ نوعٍ منَ النَّعيمِ دونَ نوعٍ، بلْ عمَّ بالخبرِ في ذلكَ عنِ الجميعِ، فهو سائلُهم، كما قال عنْ جميعِ النَّعيمِ، لا عنْ بعضٍ دونَ بعضٍ"[2].

ويلاحظُ في هذا المقامِ أنَّ ما يُعَبِّر به أهلُ التَّفسيرِ منْ عباراتٍ في أسبابِ النُّزولِ، فإنَّها تدخلُ في هذا القِسْمِ؛ أيْ أنَّ ما يحكونَهُ منْ أنَّ هذه الآيةَ نزلتْ في كذا، فإنها أمثلةٌ لمن يشملُهم حُكْمُ الآيةِ، وإنْ تَعَدَّدَتِ الأقوالُ في النُّزولِ[3].

الثاني: أنْ يعبِّرَ المفسِّرونَ عنْ اللَّفظِ المفسَّرِ بألفاظٍ متقاربةٍ، ومثالُ ذلكَ[4] تفسيرُهم لفظَ (لغوب) منْ قولِهِ تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ} [ق: 38]، فقدْ وردَ عنهم:

1. لغوب: إِزْحافٌ؛ أي: إعياءٌ، عنِ ابنِ عباسٍ (ت:68) من طريق علي بن أبي طلحة (ت:143).

2. لغوب: نَصَبٌ، عنِ ابنِ عباسٍ (ت:68) من طريقِ عطيةَ العوفيِّ (ت:111)، وعنْ مجاهدٍ (ت:104).

3. لغوب: عناءٌ، عنِ ابنِ زيدٍ (ت:182)[5]، وهذه التَّفسيراتُ، مع اختلافِها في العبارةِ، متقاربةُ المعنى، وهي ترجعُ إلى معنًى واحدٍ، وهو التَّعبُ.

وفي هذا القسمِ وهو أن ترجع الأقوال فيه إلى معنى واحدٍ، يجوزُ حملُ الآيةِ على ما وردَ فيها منَ التعبيراتِ المفسِّرَةِ لها؛ لأنَّه في النهاية لا اختلافَ في المرادِ، وإن اختَلفَ التَّعبيرُ عنِ اللَّفظِ المفسَّرِ.

وفي تفسيرِ الطبريِّ (ت:310) لقولِه تعالى: {أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ} [البقرة: 44] ما يدلُّ على هذا المقالِ، قال: "اختلفَ أهلُ التَّأويلِ في معنى (البِرِّ) الذي كانَ المخاطَبونَ بهذه الآيةِ يأمرونَ النَّاسَ به وينسونَ أنفسهم، بعدَ إجماعِهم على أنَّ كلَّ طاعةٍ للهِ فهي تُسَمَّى برًّا"[6].

_ 1
_ 2
_ 3
_ 4
_ 5
_ 6

ثمَّ ذَكَرَ الرِّوايةَ عنِ السَّلفِ، فعنِ ابنِ عباسٍ (ت:68): "أتأمرونَ النَّاسَ بالدُّخولِ في دينِ محمدٍ صلّى الله عليه وسلّم، وغيرِ ذلك مما أُمِرْتُم به من إقامِ الصَّلاةِ، وتنسونَ أنفسَكم"، وعن قتادةَ (ت:117): "كان بنو إسرائيلَ يأمرونَ النَّاسَ بطاعةِ اللهِ وبتقواه وبالبِرّ، ويخالفونَه، فعيَّرَهم اللهُ"[1].

القسم الثاني: أن ترجع الأقوال إلى أكثر من معنى، إذا رجعتِ الأقوالُ إلى أكثرَ من معنًى، فإنَّه يرِدُ عليها احتمالانِ، وهما:

– أنْ يكونَ بين هذه المعاني تَضَادٌّ، فلا يمكنُ حَمْلُ الآية على المعْنَيَيْنِ المتضَّادينِ، بلْ لا بدَّ منَ القولِ بأحدِهما.

– أن لا يكونُ بينها تَضَادٌّ، والآيةُ تحتملُها جميعاً، فيجوزُ حملُها عليها، إذا لم يمنع مانعٌ،[2] ومثال ذلك:

أولاً: أنْ ترجعَ الأقوالُ إلى أكثرَ من معنًى بينها تَضَادٌّ، ومنْ ذلكَ اختلافُهم في المعْنِي بقولِه تعالى: {يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ} [الأنفال: 6]، قالَ ابنُ عباسٍ (ت:68) وابنُ إسحاقَ (ت:150): هم المؤمنونَ، وقالَ ابنُ زيدٍ (ت:182): هم المشركونَ[3]، وهذا فيه تَضَادٌّ؛ لأنَّ المُجَادلَ إحدى الطائفتينَ لا كلاهما، ولا يمكنُ في هذا أنْ يُحمَلَ على القولينِ معاً، ومنَ الأمثلةِ: تفسيرُ لفظِ القُرْءِ، والمَسْجورِ، وسُجِّرَتْ، وَعَسْعَسَ، والصَّرِيمِ، وَوَرَاءَ، وغيرِها من الألفاظِ القرآنيَّة التي تذكرُها كتبُ الأضدادِ[4].

ويلاحظُ أنَّه قدْ يجوزُ في بعضِ أمثلةِ التَّضَادِّ أنْ تُحملَ الآيةُ عليهما، لسببٍ يحيطُ بالمثالِ ذاتِه، ولا يصلحُ هذا السببُ لغيرِه، وذلكَ مثلُ قولِه تعالى: {وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ} [التكوير: 17]، قيل: إنَّه قَسَمٌ بإقبالِ اللَّيلِ، وقيل: إنَّهُ قَسَمٌ بإدبارِهِ[5]، وهذا فيه تضادٌّ، غيرَ أنه يجوزُ أنْ تحتملَ الآيةُ هذين المعنيين لاختلافِ محلِّ كلِّ واحدٍ منهما، فالأوَّلُ في أوَّلِ الليلِ، والثاني في آخرِه؛ أي أنَّ زمانَ القَسَمِ في كلِّ قولٍ مختلفٌ عن الآخرِ، ومن أمثلةِ المتضادِّ الذي لا يمكنُ أنْ تحتملَهما الآيةُ معاً: لفظُ القُرْءِ.

قيل: هو الطُّهْرُ، وقيل: هو الحَيضُ [6].

_[1]

_[2]

_[3]

_[4]

_[5]

_[6]

ثالثاً: لا يصحُّ اعتمادُ اللغةِ دونَ غيرِهَا من المصادرِ التفسيريَةِ

لا إشكالَ في كونِ اللُّغةِ العربيَّةِ منْ أهمِّ مصادرِ التَّفسيرِ، وأنَّه لا يصِحُّ لمفَسِّرٍ أنْ يفسِّرَ القرآنَ وهو جاهلٌ بلغةِ العربِ، وسيكونُ الحديثُ هنا عن أنَّ اللُّغةَ لا تَسْتَقِلُّ بِفَهْمِ القرآنِ[1]، وأنَّ الاعتماد عليها دونَ المصادرِ الأخرى يُوقِعُ في الغلطِ؛ لأنَّ التفسيرَ الصحيحَ قد يكونُ من جهةِ هذه المصادرِ، أو تكونُ هذه المصادرُ محدِّدةً للمعنى اللُّغويِّ المحتملِ عند تعدُّدِ وجوهِ التَّفسير، ومن أهمِّ هذه المصادرِ[2]:

1. القرآنُ نفسُه؛ لأنَّه قدْ يفسِّرُ بعضُه بعضاً.

2. معرفةُ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ والتَّفسيرِ النَّبويِّ.

3. معرفةُ المصطلحاتِ الشَّرعيَّةِ.

4. أقوالُ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وأتباعِهم.

5. أسبابُ النُّزولِ، وقَصَصُ الآيِ، وغيرُها ممَّا قد يخُفُّ بآيةٍ دونَ غيرِها، فإذا استوعبَ المفسِّرُ هذه المعلوماتِ، وغيرَها من العلومِ التي يحتاجُها، أمكنَه أنْ يجتهدَ في التَّفسيرِ، ويرجِّحَ فيه بينَ الأقاويلِ[3].

رابعاً: لا تعارض بين التفسير اللَّفظي والتفسير على المعنى

تَأدِيَةُ المعاني تكونُ بألفاظٍ مقاربةٍ للَّفظِ المفسَّرِ، لكي يبينَ المرادُ منه، هذا هو الأصلُ، وهو التَّفسيرُ اللَّفظيُّ الذي تسيرُ عليه معاجمُ اللُّغةِ، ولكن المفسِّرَ قد يتركُ هذا الأسلوبَ لحاجةٍ تدعوه لذلك، فيسلكُ التَّفسيرَ على المعنى، أو يسلكُ التَّفسيرَ على القياسِ، ولا بُدَّ أن يكونَ في هذين القسمينِ ارتباطٌ بالأصلِ اللُّغويِّ؛ أي: لا يكونُ بين تفسيرِه بهما وبينَ التَّفسيرِ اللَّفظيِّ تناشُزٌ، بل لا بُدَّ من وجودِ أصلِ التفسيرِ اللَّفظيِّ فيهما، وهذه الأقسامُ الثلاثةُ هي التي يدور عليها تفسيرُ الناس[4].

_ 1

_ 2

_ 3

_ 4

قالَ ابن القيّم (ت:751): "وتفسيرُ النَّاسِ يدورُ على ثلاثةِ أصولٍ: تفسيرٌ على اللَّفظِ، وهو الَّذي ينحو إليه المتأخِّرونَ، وتفسيرٌ على المعنى، وهو الَّذي يذكرُهُ السَّلفُ، وتفسيرٌ على الإشارةِ والقياسِ، وهو الَّذي ينحو إليه كثيرٌ من الصُّوفيَّةِ وغيرِهم"[1]، وإليكَ بيان هذه المصطلحات:

1. التفسيرُ على القياسِ والإشَارةِ:

التَّفسيرُ على القياسِ: إلحاقُ معنًى باطنٍ في الآيةِ بظاهرِها الَّذي يدلُّ عليه اللَّفظُ[2].

التَّفسيرُ على الإشارةِ: يدخلُ في التفسيرِ على القياسِ، كما نبَّه على ذلك شيخ الإسلامِ ابن تيمية (ت:728)، فقال: "تلك الإشارات هي من باب الاعتبار والقياس وإلحاقِ ما ليس بمنصوصٍ بالمنصوصِ، مثل الاعتبارِ والقياسِ الذي يستعمله الفقهاءُ في الأحكامِ"[3]، وقال أيضاً: " وأمَّا أربابُ الإشاراتِ الذين يُثبتونَ ما دلَّ عليه اللَّفظُ، ويجعلونَ المعنى المُشَارَ إليه مفهوماً من جهةِ القياسِ والاعتبارِ، فحالهم كحالِ الفقهاءِ والعالمينَ بالقياسِ، وهذ حقٌّ إذا كانَ صحيحاً لا فاسداً، واعتباراً مستقيماً لا منحرفاً "[4]، وهذا القسمُ قليلٌ في تفسيرِ السَّلفِ، وإنما كَثُرَ عندَ الصُّوفيَّةِ، كما ذكر ابن القيّم (ت:751)[5].

2. **التَّفسيرُ على اللَّفظِ**: بيانُ معنى اللَّفظةِ في كلامِ العربِ والاستدلالُ على ذلك بالشواهد إن وُجِدَتْ، وهذا هو الأسلوبُ الَّذي تسلُكُه معاجمُ اللُّغةِ؛ ككتابِ العينِ، وكتابِ جمهرةِ اللُّغةِ[6].

3. **التَّفسيرُ على المعنى**: بيانُ المرادِ بالآيةِ دونَ النظرِ إلى تحريرِ الألفاظِ في اللغةِ؛ أيْ أنَّ المفسِّرَ لا يلتزِمُ بيانَ المفرداتِ اللغويةِ، بل يذهبُ إلى المعنى المرادِ، ولو بألفاظٍ غيرِ مطابقةٍ لألفاظِ الآية، وبما أنَّ التفسيرَ اللَّفظيَّ هو تفسيرُ اللَّفظِ بمطابقِه من لغةِ العربِ، فإنَّ ما عداه إنْ لم يكنْ قياساً، فهو التَّفسيرُ على المعنى، وهو أنواعٌ كثيرةٌ، منها:

1. التَّفسيرُ باللاَّزمِ.
2. التَّفسيرُ بالمثالِ.
3. ذكرُ النُّزولِ.

1 _
2 _
3 _
4 _
5 _
6 _

4. بيان المعنى الإجمالي، دون التَّقيُّد ببيان ألفاظِ الآيةِ.

5. دلالة اللَّفظِ في سياقها، وهو علم الوجوه والنظائر الذي سبق الحديثُ عنه[1].

_[1]